المحاضرة الأولى: دلالة الألفاظ على المعاني:

اهتم علماء الأصول بالألفاظ اهتماما كبيرا من حيث تقسيماتها وأنواعها، ومن حيث دلالتها على المعاني، وذلك لأن الأحكام الشرعية إنما تستفاد من الألفاظ، وَلَمَّا كَانَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْهُ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَعَامٌّ وَخَاصٌّ وَمُطْلَقٌ وَمَقْتَدٍ وَمُجْمَلٌ وَمَبِينٌ وَظَاهِرٌ وَمُؤَوَّلٌ وَمَنْطُوقٌ وَمَفْهُومٌ. بَدَأَ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ ثُمَّ بِالنَّهْيِ، لِانْقِسَامِ الْكَلَامِ إِلَيْهِمَا بِالذَّاتِ، لَا بِإِعْتِبَارِ الدَّلَالَةِ وَالْمَذَلُولِ. وهي: الأمر والنهي ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمنطوق والمفهوم ، والنص والظاهر والمجمل والمبين.

الأمر والنهي:

إن باب الأمر والنهي من الابواب المهمة في أصول الفقه، لأنهما أساس التكليف في توجيه الخطاب إلى المكلفين، ولذلك أهتم بها علماء الأصول بالتوضيح والبيان لتمحيص الأحكام الشرعية، وجعلها كثير من المؤلفين في مقدمة كتب الأصول ، قال الإمام السرخسي: "فأحق ما يبدأ به في البيان الأمر، والنهي لأن معظم الابتلاء بهما، وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام ويتميز الحلال من الحرام.

فمنذ أن خلق الله آدم وحواء أمرهما ونهاهما، فقال: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ ، ولشرف المأمور به قدم الأمر على النهي.

أولاً: تعريف الأمر:

تعريف الأمر في اللغة: يطلق لفظ الأمر في اللغة على عدة معان، منها: الأول: طلب الفعل كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾، وقوله تعالى: ﴿اتَّعَجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾.

الثاني: الحال، كقولك: أصلح الله أمرك، أي حالك.

الثالث: المشاورة، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الرابع: الشأن والفعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧].

الخامس: الحكم، كقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ لُوطٍ حَتَّىٰ تُبْغِي حَتَّىٰ تَقِيَّ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

تعريف الأمر في اصطلاح الأصوليين: هو اللفظ الدال على طلب الفعل على جهة الاستعلاء.

وفعل الأمر ينقسم إلى ثلاث مراتب من حيث الأمر: المرتبة الأولى: من الأعلى للأدنى، وهذا هو الذي يكون على وجه الاستعلاء، وفائدة معرفة أنه من الأعلى للأدنى أنك إذا علمت أن الأمر من الأعلى قلت: سمعت وأطعت، وليس لك تخيير فيه.

المرتبة الثانية: من الأدنى للأعلى، ويكون معناه الطلب والدعاء والترجي، كقول الله تعالى مبيناً لنا ما نقول: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾.

المرتبة الثالثة: من المساوي للمساوي، ومن النظير للنظير، وهذا يسمى التماساً، فأنت تلتمس ممن يساويك في أمر معين وتقول له: اكتب لي هذا الدرس، أو ناولني هذه الوسادة، فهذا التماس.

صيغ الأمر:

الألفاظ التي تستعمل في لغة العرب ويستفاد من مفهومها الأمر، وعند الاستقراء نجد أن الصيغ التي تستعمل في الأمر تتنوع إلى نوعين: صيغ تقييد طلب الفعل صراحة، وصيغ تقييد طلب الفعل استلزماً، أما الصيغ التي تقييد طلب الفعل صراحة فتتخصص في أربع:

الصيغة الأولى: صيغة فعل الأمر "افعل"، كقوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾، كقول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾.

الصيغة الثانية: صيغة فعل المضارع المقترن بلام الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وكقوله تعالى: (لينفق ذو سعة من سعته) ، وقوله: ﴿فَلْيُحَذِّرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾. وفي السنة النبوية

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الشريفة: قوله: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه."

الصيغة الثالثة: اسم فعل الأمر ، وهو الكلمة التي تدل على الأمر ولم تقبل نون التوكيد ومن أمثلة اسم فعل الأمر في القرآن الكريم: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَصُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} ، يعني: الزموا أنفسكم. ومنه قول الله تعالى حاكياً عن امرأة العزيز أنها قالت ليوסף: {هَيْتَ لَكَ} ، يعني: هلم وتعال. وقوله: (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين)، فإن "هاتوا" اسم فعل بمعنى: أعطني.

ومن أمثله في السنة النبوية: قوله صلى الله عليه وسلم: ((مَهْ يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْفُحْشَ وَالْتَّقَحُّشَ)) ، قَالَ ذَلِكَ حِينَ أَتَاهُ نَاسٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالُوا: السَّأْمُ عَلَيْكُمْ، فَسَبَّتُهُمْ عَائِشَةُ، فَأَمَرَهَا بِالْكَفِّ عَنْ ذَلِكَ. وما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي دخل عليها وعندها امرأة، فقال: "من هذه ؟ قالت فلانة تذكر من صلاتها ، فقال: "مه عليكم بما تطيقون، فو الله لا يمل الله حتى تملوا". ففي هذا الحديث اسما فعل أمر: الأول: مه بمعنى اكفف. والثاني: عليكم بمعنى الزموا ومن ذلك قوله: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"، فقوله "فعليه بالصوم" أي: فليلزم الصوم.

الصيغة الرابعة: المصدر النائب عن فعل الأمر :كقوله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ) ، وقوله: (وبالوالدين إحسانا)، أي: أحسنوا بالوالدين إحسانا. وكقوله: (فتحرير رقبة) ، أي: فحرورا، وكقوله: (ففدية من صيام) ، و كقوله: فعدة من أيام أخر).

الصيغ التي تفيد طلب الفعل استلزاما:

وهذه الصيغ التي تدل على طلب الفعل على سبيل الاستلزام، لا الصراحة نذكر منها أربعة:

١: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرِّضَاعَةَ)

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

٢: التصريح بذكر مادة الأمر والفرض نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ ، وقوله: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾

٣: الإخبار بكون الفعل مكتوبا على المكلفين نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]

٤: الإخبار بكون الفعل على الناس نحو قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)

ما وضعت له صيغة الأمر:

وردت هذه الصيغة مستعملة في الطلب على وجوه عدة، أوصلها بعضهم إلى ستة عشر وجها وهي:

١: الإيجاب: كقوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ)

٢: الندب: كقوله تعالى: (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا)

٣: الإرشاد: كقوله تعالى: (وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبَأِغْتَمُ)

٤: الإباحة: كقوله تعالى: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا)

٥: التهديد: كقوله تعالى: (اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)

٦: التعجيز: كقوله تعالى: (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ)

٧ : الإنذار: كقوله تعالى: (قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ)

٨ : الامتنان: كقوله تعالى: (كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ)

٩ : الإكرام: كقوله تعالى: (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ)

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

١٠:التسخير: كقوله تعالى: (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ)

١١ :الإهانة: كقوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)

١٢ : التسوية: كقوله تعالى: (فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا)

١٣ : الدعاء: كقوله تعالى: (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا)

١٤ : التكوين كقوله تعالى(كُنْ فَيَكُونُ)

١٥ : الخبر: كقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت أي صنعت ما شئت. وقيل المعنى إذا لم تستح من شيء لكونه جائزاً فاصنعه إذ الحرام يستحيا منه، بخلاف الجائز وعليه فيكون الأمر باقياً على معناه وقد يستعمل الخبر في الأمر كقوله تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) ، فالمعنى ليرضعن. واختلف العلماء فيما وضعت له، وذلك بعد اتفاقهم على أنها ليست حقيقة في جميع المعاني المذكورة.

دلالة الامر او ما يقتضيه الأمر من وجوب أو ندب:

اختلف العلماء في الأمر هل يدل على الوجوب بذاته أم لا بد من قرينة تثبت هذا الوجوب؟ وفي هذه المسألة أقوال أربعة:

القول الأول: الأمر للوجوب، وهذا قول جمهور أهل العلم. وحجة مذهب الجمهور ما يلي:

أولاً: لما أمر الله عز وجل الملائكة بالسجود لآدم فسجدوا إلا إبليس لامه الله وذمه على عدم امتثال الأمر، وطرده من دار الكرامة والنعيم، وهذا يدل على أن الأمر بالسجود كان للوجوب قال تعالى: (إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ * فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ * قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْعَالِينَ * قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ * قَالَ فَأَخْرَجَ مِنْهَا فَايُّكَ رَجِيمٌ * وَإِنَّ عَلَيَّ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

ثانيا: أن الله عز وجل توعّد بالعذاب من يخالف أمره أو أمر رسوله صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ)

ثالثا: أنه تعالى حذّر من مخالفة رسوله صلى الله عليه وسلم فقال: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) وهذا يدل على أن الأمر يفيد الوجوب، والمتأمل في أوامر الوجوب في القرآن يجدها مقترنة بالوعد على الفعل والوعيد على الترك.

رابعا: قوله تعالى: (لَوْ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا) ، قال القرطبي: وهذا أد دليل على ما ذهب إليه الجمهور.. من أن صيغة (افعل) للوجوب في أصل وضعها، لأن الله تبارك وتعالى نفى خيرة المكلف عند سماع أمره وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم أطلق على من بقيت له خيرة عند صدور الأمر اسم المعصية، ثم علق على المعصية بذلك الضلال، فلزم حمل الأمر على الوجوب.

خامساً: ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء)، وفي رواية: (عند كل صلاة)، فقد امتنع من الأمر حتى لا تقع المشقة. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: ومن أبى يا رسول الله؟ قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى)، فلا يستحق النار إلا من عصى.

القول الثاني: الأمر يدل على الندب إلا إذا جاءت القرائن التي تبين الوجوب. واستدلوا بأن الأمر طلب الفعل، وهذا يتحقق بحمله على الندب فلا نزيد عليه.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

القول الثالث: الوقف، فلا يدل على الوجوب ولا على غير الوجوب حتى تأتي القرائن. واستدلوا بأن ألفاظ الأمر الواردة في الكتاب والسنة منها ما حمل على الوجوب ومنها ما حمل على الندب، مما يدل على أن الأمر صالح لكلا المعنيين. واستدلوا بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ} ، وهذه الأمور منها ما هو واجب ومنها ما هو مندوب.

القول الرابع: الأمر للإباحة، وهذا ضعيف.

أثر الاختلاف في حكم الأمر في المسائل الفقهية:

اختلاف العلماء في الأمر هل هو للوجوب أم لا؟ ظهر أثره في الاختلاف في الأحكام الفقهية.

وقد اتفق أهل الظاهر مع الجمهور أن ظاهر الأمر الوجوب إلا أن تأتي قرينة تصرفه من الوجوب إلى الاستحباب، لكنهم اختلفوا فيما بينهم هل كل صارف يصرف الأمر من الوجوب إلى الاستحباب: فقالت الظاهرية: لا يمكن أن نرضى بصارف يصرف كلام النبي صلى الله عليه وسلم من الوجوب إلى الاستحباب إلا بقرينة أظهر من شمس النهار وذلك إما بالنص أو بالإجماع. والجمهور يرون أن الصارف يمكن أن يكون نصاً أو إجماعاً أو قياساً أو مفهوم مخالفة أو بالنظر والمعنى.

١- حكم التسمية عند الطعام، والأكل والشرب باليمين:

التسمية عند الأكل: فالتسمية عند الأكل هي عند الجمهور على الاستحباب، أما أهل الظاهر فقالوا: هي على الوجوب، واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ل عمرو بن سلمة: (يا غلام! سم الله وكل بيمينك، وكل مما يليك) ، فهذا أمر، وظاهر الأمر الوجوب، فقال أهل الظاهر: التسمية واجبة عند الطعام، والأكل باليمين واجب عند الطعام؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك، والنبي لا يأمر إلا بالواجب، ولو أكل وشرب ولم يسم عامداً يأنثم عند الظاهرية، أما إن كان ناسياً فلا يأنثم بالاتفاق .

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

والتسمية عند الجمهور سنة وليست واجبة، قالوا: لأن هذا من باب الآداب، وهذه قاعدة عند الجمهور، وهي: الأوامر والنواهي إن كانت من باب الآداب فهي تصرف الأوامر من الوجوب إلى الاستحباب، وتصرف النواهي من التحريم إلى الكراهة.

٢- حكم المتعة للمطلقة قبل الدخول عليها

المطلقة المعقود بها ولم يدخل بها ولم يفرض لها مهراً معلوماً، قال الله تعالى فيها: {لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ} ، فهذه الآية اختلف فيها العلماء، فالجمهور يرون وجوب المتعة للمطلقة قبل الدخول عليها ولم يفرض لها فريضة يعني: لم يسم لها المهر، قال الله: ((مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ)) يعني: ما لم تدخلوا بهن، ثم قال: ((وَمَتَّعُوهُنَّ))، فهذا فعل أمر، والأمر ظاهره الوجوب، وأيضاً أكد هذا الأمر بقوله: ((حَقًّا))، والحق فيه دلالة على الوجوب.

أما المالكية فقالوا: سلمنا أن الأمر ظاهره الوجوب، لكننا نقول: هذا الأمر قد صرف من الوجوب إلى الاستحباب، والصارف في الآية نفسها، فالله قال في الآية: ((حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ))، قالوا: والإحسان ليس بواجب بالاتفاق، فإن كان الإحسان ليس بواجب فالمتعة ليست بواجبة، بل هي من مكارم الأخلاق لقول الله تعالى: ((حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ)).

المحاضرة الثانية: اقتضاء الأمر المطلق الفور أو التراخي

اتفق العلماء على أن الأمر إذا صحبته قرينة تدل على الفور يحمل على ذلك، وإذا صحبته قرينة تدل على جواز التراخي حمل على ذلك، وإذا حدد له وقت معين حمل على ذلك.

واختلفوا في الأمر الذي لم تصحبه قرينة تدل على فور ولا على تراخ، ولم يوقت بوقت معين علام يحمل؟ فقد اختلف العلماء في مسألة اقتضاء الأمر الفورية على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أن الأمر يقتضي الفور، ودليل ذلك من الكتاب قول الله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ، وقوله عز وجل ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ﴾ ، ووجه الاستدلال بهما : أنه سبحانه وتعالى أمر بالمسارعة ، والمسابقة إلى المغفرة ، وامتنال الأمر على الفور مسارعة إلى المغفرة ، أي : إلى سببها ، وهي مأمور بها ، " والأمر للوجوب " ، كما سبق ; فيكون الفور واجبا ، وهو المطلوب .

القول الثاني: وهو قول جمهور أهل العلم: أنه غير معلق بزمن، وإنه لا يقتضي الفورية. ودليل ذلك حجج الرسول في السنة التاسعة حجة الوداع، وكان الحج قد فرض قبل ذلك في السنة السادسة ففيه تأخير النبي الحج عن وقته في السنة السادسة ، واستدلوا بما روي عن عائشة أنها قالت : (كان يكون علي قضاء أيام من رمضان فلا أقضيها إلا في شعبان).

القول الثالث وهو قول الواقفة ، توقفوا في اقتضاء الأمر الفور والتراخي ، فلم يجزوا بواحد منهما ، لتعارض الأدلة.

أثر الاختلاف الأصولي في فورية الأمر على المسائل الفقهية١: قضاء الصوم

ومما يتفرع عليها: قضاء صوم رمضان: هل هو على الفور أم على التراخي؟ فمن يرى أن قضاء صوم رمضان على الفورية، ولا يجوز تأخيره، استدلوا بقول الله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} ، فقال قوله تعالى : ((فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)) هو خبر يراد به الإنشاء، فقالوا: هذا أمر، وظاهر الأمر الوجوب، والأمر يقتضي الفورية فقالوا: لا بد أن يصوم، والفورية تعني أن له أن يصوم إلى رمضان القادم، وإن لم يصم حتى أتى رمضان آخر فعليه أن يصوم هذه الأيام وعليه كفارة تأخير عند الحنابلة، وهو آثم بسبب التأخير، والكفارة هي أن يطعم عن كل يوم مسكيناً، وهو يآثم عندهم لأنه لم يأت بالفورية.

وقال الجمهور أنه على التراخي، وله ألا يعجل ويسارع في قضاء الصوم ولا يجب الفور في القضاء، وإن كان الأحوط استحباباً عدم تأخير قضاء شهر رمضان عن رمضان الثاني.

٢: التنفل قبل قضاء رمضان

رجل سافر سافراً يباح له الفطر فيه، فأفطر، فهل له أن يصوم النافلة قبل أن يقضي أم ليس له ذلك؟ الخلاف هنا محتدم بين أهل العلم: فقد قال بعض أهل العلم: له أن يصوم نافلة كيفما شاء، ثم بعد ذلك يصوم الفرض؛ لأن القضاء ليس على الفورية.

وقال البعض الآخر بأنه لا يصح منه أي نافلة حتى يقضي الصوم، ووجهة نظرهم هي قول الله تعالى: دين الله أحق، وإذا تعارض الفرض مع النفل يقدم الفرض ولأن قضاء صوم رمضان على الفورية.

دلالة الأمر على التكرار

اختلف العلماء في الأمر المجرد غير المقيد بالمرة ولا بالتكرار ولا بصفة ولا بشرط، هل يقتضي التكرار أو المرة؟

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

القول الأول: أن الأمر المطلق يقتضي التكرار بحسب الإمكان، واستدلوا بأن عامة أوامر الشرع على التكرار كقوله: { آمنوا بالله ورسوله } (النساء : ١٣٦) وقوله: { وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول } (المائدة : ٩٢) { واتقوا الله } (البقرة : ١٨٩) وقوله: { وأوفوا الكيل والميزان بالقسط } (الأنعام : ١٥٢) وقوله: { وأن هذا صراطي مستقيماً } (الأنعام : ١٥٣) وذلك في القرآن أكثر من أن يحصر ، وإذا كانت أوامر الله ورسوله على التكرار حيث وردت إلا في النادر علم أن هذا عرف خطاب الله ورسوله للأمة ،

القول الثاني: أن الأمر المطلق لا يفيد التكرار، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين، وقالو صيغة الأمر لا تدل بنفسها على وجوب إيقاع المأمور به أكثر من مرةٍ إلاّ بدليلٍ واستدلوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ فَحُجُّوا)) فقال رجلٌ: أكلَّ عامٍ يا رسول الله؟ فسَكَتَ، حتَّى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لو قلتُ: نعم لوجبَتْ ولما استَطَعْتُمْ)) ثم قال: ((ذُرُونِي مَا تَرَكْتُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ)) فهذا بيّن في أنّ صيغة الوجوب لا تدل بنفسها على إرادة إيقاع الفعل أكثر من مرةٍ، وإنّما يحتاج إلى دليل زائد يفيد التكرار، فحيث أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هنا (في كلّ عام) فإنّ الأصل أن تقع مرةً، فيتحقّق المقصود، ولذا كره سؤال السائل لأنّه من قبيل البحث عن المسكوت عنه ممّا قد يقع بالسؤال عنه تكليف شاقّ يكون سببهُ سؤال ذلك السائل. ولدلالة اللغة على ذلك فلو قال السيد لعبدّه: اشتر متاعاً، لم يلزمه ذلك إلا مرة واحدة.

أثر الخلاف:

من الفروع التي بنوها على هذا الأصل ما يلي:

١. لو قال لوكيله: طلق زوجتي، فهل يملك طلاقة واحدة أو ثلاثاً؟ من قال: إن الأمر يفيد التكرار، فقياس مذهبه أنه يملك ثلاثاً، ومن قال: لا يفيد التكرار، فمقتضى قوله أن لا يملك إلا واحدة.

الأمر بعد الحظر

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

القول الأول: الأمر إذا ورد بعد النهي رجح بالمأمور به إلى حاله قبل النهي، فإن كان للوجوب عاد إلى الوجوب، وإن كان للندب عاد إلى الندب، وإن كان للإباحة عاد إلى الإباحة ، ومن أمثلة ذلك:

١: قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ ، فاتيانهن بعد التطهر مباح ليس بواجب، فعاد الحكم بالأمر إلى الحال قبل النهي.

٢: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إنني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا، إنما ذلك عرق وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم ثم صلي)) ، فالأمر بالصلاة بعد النهي عنها لأجل الحيض عاد بحكمها إلى ما قبل الحيض، وهو الوجوب.

٣: قوله صلى الله عليه وسلم: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» ، ولم يقل أحد بوجوب زيارة القبور، وإنما قالوا باستحبابها للرجال؛ لقوله في آخر الحديث: «فإنها تذكركم الآخرة».

القول الثاني: أن الصيغة للوجوب على أصلها، ولا تصرف عنه إلا بقرينة، وقالوا أن الأمر الواقع بعد الحظر يكون ناسخاً له، وقد ينسخ التحريم بالإيجاب أو الإباحة أو الندب وإذا احتمل المعاني الثلاثة فالأصل حمله على معناه الأصلي وهو الوجوب عند الجمهور.

القول الثالث: أن الأمر بعد الحظر للإباحة. واستدلوا بان العرف الشرعي في استعمال الأمر بعد الحظر هو استعماله للإباحة، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ ، وليس البيع والشراء واجبا بعد الجمعة باتفاق. ، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ وليس إتيان النساء بعد الطهر واجباً بل مباحاً.

ثمره الخلاف:

تظهر ثمرة الخلاف في مسائل منها:

قوله صلى الله عليه وسلم: «انطلق فحج مع امرأتك» هل يمكن أن يستدل به على الوجوب؟ فيقال: يجب على الرجل مرافقة زوجته في حج الفريضة؟ قيل: نعم؛ عملاً بظاهر اللفظ، والأكثر لم يوجبوا عليه ذلك؛ لكونه أمراً بعد حظر فلا يفيد الوجوب، بل الإباحة. والندب مستفاد من كونه من الإحسان للزوجة.

الأمرُ بشيئينِ أو أكثرِ على سبيلِ التَّخْيِيرِ

الأمرُ بشيئينِ أو أكثرِ على سبيلِ التَّخْيِيرِ بينها، فالواجبُ امتثالُ أحدها من غيرِ تعيينٍ. ومثالهُ قوله تعالى في كفارة اليمين: {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ} [المائدة: ٨٩] ، فأمرٌ بالكفارةِ وجوباً، وخيرٌ في فعلها بين الإطعامِ أو الكِسْوَةِ أو العِتقِ درجةً واحدةً. ومثلهُ في المحرمِ يَلْقُ رَأْسَهُ لَعْلَةً، قال تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ} [البقرة: ١٩٦] .

المحاضرة الثالثة: النهي

النهي في اللغة: المنع، ومنه سمي العقل نهية، وجمعه: نُهيٌّ؛ لأن العقل يمنع صاحبه من الخطأ غالباً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ [طه: ١٢٨]، ومنه سمي الغدير: نهياً؛ لأن الماء يجتمع فيه، فيمنعه من الجريان حتى يمتليء.

وفي الاصطلاح اهل الاصول: هو طلب الترك بالقول ممن هو أعلى. أو هو: القول الطالب للترك على سبيل الاستعلاء. أو هو طلب الكف على وجه اللزوم والاستعلاء.

صيغة النهي:

للنهي صيغة واحدة منققة على كونها تفيد النهي، وهي صيغة: (لا تفعل) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ /وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾.

وهناك أساليب كثيرة يعرف بها تحريم الفعل ومنها على سبيل المثال لا الحصر منها:

١: التصريح بعدم الحل، نحو قول الله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩]، وقول الله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ .

٢: التصريح بالتحريم، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾ .

٣: التصريح بالكراهة، والكراهة الأصل فيها التحريم إلا بقريضة، كقوله تعالى: ﴿وَكُرْهَ الْيَكْمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ يعني: وحرّم عليكم الكفر والفسوق والعصيان.

٤: توعّد الفاعل بالعقاب كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾.

٥: إيجاب الحد على الفاعل، مثل قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

٦: وصف العمل بأنه من صفات المنافقين أو من صفات الكفار نحو قوله تعالى . عن المنافقين .: {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى}.

اقتضاء النهي التحريم

النهي الذي صحبته قرينة تدل على التحريم يحمل على التحريم باتفاق، كقوله تعالى: {وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} ، فوصفه بأنه فاحشة وأنه طريق بلغ الغاية في السوء، دليل على تحريمه. والنهي الذي صحبته قرينة تدل على أنه للكراهة يحمل على الكراهة مثل: النهي عن المشي بنعل واحدة، والنهي عن السامة من كتابة الدين كما في قوله تعالى: {وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ} [البقرة ٢٨٢] فالنهي عن المشي بنعل واحدة حمل على التنزيه والكراهة لأنه إرشاد وتوجيه إلى الأفضل والأكمل، وللمحافظة على سلامة الشخص من السقوط، والنهي عن ترك كتابة الدين والسامة منه للكراهة لكونه نهي إرشاد.

وقد تصرف القرينة صيغة (لا تفعل) إلى الدعاء، والالتماس، ونحوهما من المعاني، فتخرج عن كونها نهياً.

واختلفوا في النهي الذي لم تصحبه قرينة تدل على أنه للكراهة أو التحريم علام يحمل؟:

فذهب جماهير العلماء إلى أنه يحمل على التحريم، واستدلوا بما يلي:

١: قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْآيَاتِ: {فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ} ، قال أنس -كما في الصحيح-: جئت إلى سعد بن معاذ ومعه جمع من الأنصار، والكؤوس تدور على الرؤوس، فصاح الصائح: إن الله حرم الخمر ثم قرأ الآية: {إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ} ، إلى أن قال: {فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ} ، فألقوا بالكؤوس في الأرض فقالوا: انتهينا ربنا انتهينا.

٢: قوله تعالى: {وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَأَنْتَهُوا}.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ووجه الدلالة: أن الله أمر بالانتهاء عما نهى عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، والأمر يقتضي الإيجاب كما سبق.

٣: ومن السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على رجل قد لبس خاتم ذهب، والنبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الذهب للرجال، فنزع الخاتم منه وألقاه، وقال: (أيعد أحدكم إلى جمرة من النار فيضعها في أصبعه!)، فقالوا له: خذه وانتفع به، فقال: والله لا آخذ شيئاً ألقاه النبي صلى الله عليه وسلم.

ولو لم يكن النهي على التحريم لما زجر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل هذا الزجر الشديد، ولما أخذ الخاتم وألقاه على الأرض، فهذه دلالة قوية جداً على أن الأصل في النهي التحريم

٤: قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا» ، فهذا الحديث فيه الأمر بالانتهاء عما نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم من غير استثناء، والأمر للوجوب.

٥: أن أهل اللغة لا يفهمون من الصيغة عند الإطلاق إلا المنع الجازم، ولهذا إذا قال السيد لعبد: لا تفعل كذا ثم فعله، استحق العقوبة، والقرآن والسنة جاءا بلغة العرب.

ثمره الخلاف:**الصلاة في الأماكن المنهي عنها:**

الصلاة في الأماكن المنهي عنها، كالصلاة في المقبرة، وكالصلاة في المسجد وفيه قبر، وكالصلاة في مبارك الإبل، فالنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في مبارك الإبل، ونهى عن الصلاة في الحمام، فهل هذا النهي يحمل على التحريم أم على الكراهة؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين: فذهب بعض الفقهاء إلى أنه على التحريم وقالوا: دليل تحريم الصلاة في هذه الأماكن خاص ؛ لأن الدليل الذي جعله الجمهور صارفاً دليل عام، ودليل النهي دليل خاص، والقاعدة عند العلماء أنه يقدم الخاص على العام. وذهب

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الجمهور الى أنه على الكراهة، قالوا: والصارف قول النبي صلى الله عليه وسلم: (جعلت لي الأرض مسجداً وظهرًا)، وجه الدلالة من هذا الحديث أن كل أرض أدرك المسلم فيها الصلاة فعليه أن يصلي في هذه الأرض، فهذا العموم صارف للنهي.

حكم الشرب قائماً

الشرب قائماً فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم المرء أن يشرب قائماً، وقال: (من شرب قائماً فليستقي)، والجمهور على أن النهي للكراهة؛ لأنه قد ورد الصارف، وهو شرب النبي صلى الله عليه وسلم من ماء زمزم قائماً.

أقسام النهي من حيث تعلقه بذات المنهي عنه

هل مطلق النهي يقتضي الفساد أم لا؟ الراجح أن هناك تفصيلاً: فيوجد نهى عن ذات المنهي عنه، ونهى عن وصف ملازم لذات المنهي عنه، ونهى عن أمر خارجي غير ملازم له. وبالمثال يتضح المقال.

الأول: النهي عن ذات الشيء كالزنا والخمر والخنزير، فنقول: عقد الزنا عقد باطل، فإذا تعاقد رجل سافل مع امرأة عاهرة سافلة مثله على الزنا والعياذ بالله فهذا العقد باطل، ومعنى باطل أنه لا يترتب عليه آثاره، فالزانية لا تملك الثمن بعدما زنى بها وأعطاهها المال، فإن تابت فلا بد أن تخرج هذا المال. وهكذا العقد على بيع الخمر أو حملها أو الإجارة عليها، كل هذه العقود باطلة، ولا يترتب عليها أثارها؛ لأن النهي هنا عائد على ذات الشيء.

الثاني: النهي عن الوصف الملازم للذات، أي فالذات ليست محرمة، كالذهب فهو ليس محرماً في ذاته، لكن الحرام هو بيع الذهب لرجل يريد أن يلبسه، فهذا البيع حرام، ولا يترتب عليه آثاره. وأيضاً كبيع الذهب بالذهب مع الزيادة، فالذهب بالذهب ليس بحرام، والحرام هو في وصف ملازم للذات وهو الزيادة، فهذا الوصف الملازم للذات يحرم من أجله بيع الذهب بالذهب، فهذا البيع لا يترتب عليه آثاره، ويبطل العقد.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الثالث: النهي عن أمر خارجي ليس وصفاً ملازماً للذات، ولا هو نهي عن ذات الشيء، كالصلاة في ثوب الحرير، فإذا صلى المرء في ثوب حرير، فهل تبطل الصلاة أم لا؟ فالثوب الحرير ليس شرطاً ولا ركناً في الصلاة، فهو وصف خارجي، فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير سواء في الصلاة أو خارج الصلاة، فهو غير مؤثر في الصلاة، فلو لبس الحرير في غير أوقات الصلاة ولم يصل به فهو آثم، ولو لبسه صلى به فهو آثم. إذا الإثم على اللبس ولا علاقة للصلاة بذلك، فالصلاة تصح ويأثم بلبس الحرير.

فالقاعدة إذاً: مطلق النهي يقتضي البطلان والفساد إن كان النهي عن ذات المنهي عليه، كشرب الخمر أو التعاقد على بيع الخمر أو الإجارة على الزنا.

وإن كان النهي عن وصف ملازم لذات الشيء المنهي عنه، كأن يكون شرطاً فيه أو يكون ركناً من أركانه، فهذا أيضاً تبطل به العبادة وإن كان عقداً لا يترتب عليه آثاره.

وإن كان النهي عن وصف خارج، فهذا الوصف الخارج لا يقتضي البطلان؛ لكن نقول: يأثم صاحبه ولا تبطل به العبادة، وأيضاً لا يبطل العقد؛ والأمثلة على ذلك كثيرة منها الصلاة في المسجد الذي فيه قبر، فقال بعض الفقهاء بالبطلان.

فالصلاة في المسجد الذي فيه قبر عند الجمهور صحيحة، ويأثم صاحبها عند البعض، وعند البعض لا يأثم؛ لأنه يجعل الصلاة مكروهة في المسجد الذي فيه قبر، والصحيح الراجح الذي لا محيد عنه أنه يأثم المصلي بذلك والصلاة تكون صحيحة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم ومجالسهم مساجد).

وقلنا بذلك لأن وجود القبر ليس شرطاً من شروط الصلاة وليس ركناً من أركان الصلاة، فيكون هذا النهي عن أمر خارجي، فنقول: لا تبطل الصلاة بهذا، ويأثم المصلي في ذلك المكان:

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الصلاة في المغصوب

أيضاً: الصلاة في الثوب المغصوب أو الدار المغصوبة أو الوضوء بالماء المغصوب، هذا فيه خلاف بين جمهور أهل العلم وبين الحنابلة، فعند الحنابلة تبطل الصلاة ولا تصح، واستدلوا بحديث: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)، ومذهب الجمهور أن الصلاة صحيحة والغصب حرام؛ لأن الغصب ليس شرطاً من شروط الصلاة، وليس ركناً من أركان الصلاة.

وكيف نرد على استدلالهم بحديث: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)؟ نقول: هو صلى صلاة عليها أمرنا، وقد توافرت فيها الأركان والشروط، وغصب غصباً ليس عليه أمرنا، فأثم بالغصب وصلاته صحيحة.

أيضاً: البيع وقت نداء الجمعة، اختلف العلماء هل يصح العقد عند النداء أم لا يصح؟ الحنابلة يرون أن البيع باطل، قالوا: مطلق النهي يقتضي الفساد، يعني لا يترتب عليه آثاره، فلا المشتري يمتلك السلعة، ولا البائع يمتلك الثمن.

وقال الجمهور: البيع صحيح، ويأثمان بمخالفة النهي.

وقال الحنابلة: من باع بيعاً ليس عليه أمرنا فهو رد، أخذاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)، فهو عقد باطل، والباطل لا يترتب عليه آثاره.

قال الجمهور: الجهة منفكة، والنهي لا يعود على الذات ولا على وصف ملازم للذات، بل النهي يعود على أمر خارجي، فالله قال: {فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ} [الجمعة: ٩]، والسعي إلى الجمعة ليس من أركان البيع، وليس شرطاً من شروط البيع، وركنا البيع متوافران، وهما: الإيجاب والقبول، والشروط متوافرة، فالبيع يصح، والسعي أمر خارج عن البيع، فتتم الصفقة فيملك هذا السلعة، ويملك الآخر الثمن؛ لكنهما آثمان لأنهما خالفاً أمر الله الذي قال: {فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ} [الجمعة: ٩]، لكن البيع والشراء صحيح.»

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

نذر صوم يوم العيد

أيضاً: من المسائل التي تتعلق بالبطلان والفساد: نذر الصوم يوم العيد: فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن صيام يوم العيدين، فلو قال رجل: نذرت لربي إن شفى أُمي أن أصوم يوم عيد الفطر، والنذر ثقيل كما قالت عائشة فلا بد من الوفاء به.

فلما جاء العيد صام، فما حكم هذا الصوم عند العلماء؟ اختلف العلماء على قولين، فالجمهور قالوا: صومه باطل لا يصح، ونذره باطل لا يجوز؛ فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الفطر ويوم الأضحى، ومطلق النهي يقتضي الفساد؛ لأن النهي انصب على ذات الفعل وهو الصوم.

وقال الأحناف: أصل الصوم مشروع وحلال، والنهي غير منصب على الصوم؛ لأن أصل الصوم مشروع، فيصح النذر ويصح الصوم، لكن يأثم المرء؛ لأنه صام في وقت غير مباح له الصوم فيه. وقول الجمهور هو الصحيح؛ لأن النهي منصب على ذات الصوم فالنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصوم يوم العيد ويوم الفطر. والنذر باطل لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: (من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)، وهذا النذر معصية.

حكم الخطبة على الخطبة:

مسألة أخرى اختلف فيها العلماء: مسألة الخطبة على خطبة الرجل: اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: القول الأول: قول جماهير أهل العلم من الشافعية والحنابلة والأحناف: أن العقد صحيح والزواج صحيح، والعاقدة المتزوج آثم؛ لأنه خالف النهي.

القول الثاني: مذهب المالكية، ولهم أقوال ثلاثة: البطلان مطلقاً، وعدم البطلان مطلقاً كقول الجمهور، والقول الثالث وهو التفصيل، وهو الراجح في مذهبهم، قالوا: إذا بنى بها لم يبطل العقد، وإذا لم يبن بها بطل العقد.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الظاهرية قالوا: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب المرء على خطبة أخيه، ونص الحديث: (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه)، والأصل في النهي التحريم، ولم تأت قرينة تصرف التحريم إلى الكراهة، وعندنا قاعدة: مطلق النهي يقتضي الفساد، فالنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخطبة على الخطبة، وهذا خالف هذا النهي، وخطب على الخطبة، فيقتضي ذلك البطلان والفساد، فلو تزوجها وفض غشاء البكارة، فعليه مهر المثل بما تمتع منها، ويفسخ العقد ويفرق بينهما.

وقال الجمهور: العقد صحيح والزواج صحيح، إلا أن هذا الزوج آثم، وعليه أن يتوب إلى الله ويستسمح صاحبه؛ لأنه قد جاء في بعض الروايات (إلا أن يأذن له)، قالوا: فإذا علق النبي صلى الله عليه وسلم صحة الخطبة برضا هذا الخاطب، فهذا يدل على أن النهي منصب على أمر خارجي، وهو رضا الخاطب، لا على عقد النكاح بحال من الأحوال؛ لأن الخطبة ليست ركناً من أركان عقد الزواج، وليست شرطاً من شروط عقد الزواج بالاتفاق، فإذا توافرت الشروط والأركان فيكون النهي منصباً على أمر خارجي وهو رضا الخاطب الأول، فإذا كان النهي منصباً على أمر خارجي فنقول: يصح العقد ويصح الزواج، ويترتب عليه آثاره ويأثم هذا المتزوج.

والرد على احتجاج الظاهرية بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)، وأنه من عقد عقداً ليس عليه أمرنا فهو رد باطل، فنقول: هو قد عقد عقداً عليه أمرنا، فقد توافرت فيه الشروط والأركان؛ لكنه تعدى على غيره فعمل عملاً ليس عليه أمرنا، فاستحق الإثم ولم يستحق العقد البطلان؛ لأنه قد توافرت فيه الشروط والأركان.

ومن باب الفائدة: متى تحرم الخطبة على خطبة أخيه؟ اختلف العلماء في ذلك، فالحنابلة يرون التحريم مطلقاً سواء ردوا عليه أو لم يردوا عليه، لعموم حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

والصحيح الراجح أن وقت النهي هو وقت الركوع، فإذا ركنت المرأة إلى الخاطب الأول، فلا يجوز أن يعكر عليه ويخطبها خاطب ثاني، وهذا مذهب الجمهور.

المحاضرة الرابعة: الحقيقة والمجاز:

الْحَقِيقَةُ: هي اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ فِي اصْطِلَاحِ النَّخَاطِبِ. فيشمل هَذَا الْوَضْعَ الْغَوِيَّ، وَالشَّرْعِيَّ، وَالْعُرْفِيَّ، وَالْإِصْطِلَاحِيَّ.

أقسام الحقيقة:

١- الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ: وهي اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ بِوَضْعِ الشَّارِعِ، لَا بِوَضْعِ أَهْلِ الشَّرْعِ كَمَا ظُنُّ، كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ وَالْمُصَلِّيِّ وَالْمُرْكَبِيِّ وَالصَّائِمِ وَعَبَّرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَدَاوِلَةِ شَرْعًا، الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غير معانيها اللغوية.

وَبِمَرَّةٍ الْخِلَافِ: أَنَّهَا إِذَا وَرَدَتْ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ مُجَرَّدَةً عَنِ الْقَرِينَةِ هَلْ تُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ أَوْ عَلَى الْغَوِيَّةِ؟

وَأَمَّا الْمَجَازُ: فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غير مَا وُضِعَ لَهُ لِعِلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ.

وتنقسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: لغوية وشرعية وعرفية .

فالحقيقة اللغوية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في اللغة . فخرج بقولنا: «في اللغة»؛ الحقيقة الشرعية والعرفية . مثال ذلك الصلاة، فإن حقيقتها اللغوية الدعاء، فتحمل عليه في كلام أهل اللغة .

والحقيقة الشرعية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع . خرج بقولنا: «في الشرع»؛ الحقيقة اللغوية والعرفية . مثال ذلك: الصلاة، فإن حقيقتها الشرعية الأقوال والأفعال المعلومة المفتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم، فتحمل في كلام أهل الشرع على ذلك .

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

والحقيقة العرفية هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في العرف . فخرج بقولنا: «في العرف»؛ الحقيقة اللغوية والشرعية . مثال ذلك: الدابة، فإن حقيقتها العرفية ذات الأربع من الحيوان، فتحمل عليه في كلام أهل العرف .

وفائدة معرفة تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: أن نحمل كل لفظ على معناه الحقيقي في موضع استعماله، فيحمل في استعمال أهل اللغة على الحقيقة اللغوية، وفي استعمال الشرع على الحقيقة الشرعية، وفي استعمال أهل العرف على الحقيقة العرفية .

ولا يجوز حمل اللفظ على مجازه إلا بدليل صحيح يمنع من إرادة الحقيقة، وهو ما يسمى في علم البيان بالقرينة .

ويشترط لصحة استعمال اللفظ في مجازه: وجود ارتباط بين المعنى الحقيقي والمجازي، ليصح التعبير به عنه، وهو ما يسمى في علم البيان بالعلاقة، والعلاقة إما أن تكون المشابهة أو غيرها . فإن كانت المشابهة سمي التجوز «استعارة»؛ كالتجوز بلفظ أسد عن الرجل الشجاع .

وإن كانت غير المشابهة سمي التجوز مجازاً مرسلاً إن كان التجوز في الكلمات، ومثال ذلك: أن تقول: رعبنا المطر، فكلمة «المطر» مجاز عن العشب، فالتجوز بالكلمة . ومن المجاز المرسل: التجوز بالزيادة، والتجوز بالحذف . مثلوا للمجاز بالزيادة بقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] فقالوا: إن الكاف زائدة لتأكيد نفي المثل عن الله تعالى . ومثال المجاز بالحذف: قوله تعالى: {وسئل القرية} [يوسف: ٨٢] أي: واسأل أهل القرية؛ فحذفت «أهل» مجازاً، وللمجاز أنواع كثيرة مذكورة في علم البيان .

ومجازاً عقلياً إن كان التجوز في الإسناد، ومثال ذلك: أن تقول: أنبت المطر العشب فالكلمات كلها يراد بها حقيقة معناها، لكن إسناد الإنبات إلى المطر مجاز؛ لأن المنبت حقيقة هو الله تعالى فالتجوز في الإسناد .

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

وإنما ذكر طرف من الحقيقة والمجاز في أصول الفقه؛ لأن دلالة الألفاظ إما حقيقة وإما مجاز، فاحتيج إلى معرفة كل منهما وحكمه. والله أعلم .

ويشير القرافي إلى أقسام المجاز فيقول: وهو ينقسم بحسب الوضع إلى أربعة مجازات: لغوي؛ كاستعمال (الأسد) في (الرجل الشجاع)، وشرعي؛ كاستعمال لفظ (الصلاة) في (الدعاء)، وعُرْفِي عام؛ كاستعمال لفظ (الدابة) في (مطلق ما دَبَّ)، وعُرْفِي خاص؛ كاستعمال لفظ (الجوهر) في (النفيس).

وعلى هذا تكون أقسام المجاز كالتالي:

١- المجاز اللغوي: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له لغةً لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له؛ كلفظ (الصلاة)، يستعمله اللغويُّ في العبادة المخصوصة، وليس في الدعاء الذي وُضِعَ له أصلاً، أو أن تقول: رأيت أسداً يقود الجيش، فالمعنى: قائداً كالأسد.

٢- المجاز الشرعي: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له في اصطلاح الشرع لعلاقة مع قرينة مانعة؛ كلفظ (الصلاة) يستعمله الشرعي في الدعاء استثناءً، وليس في العبادة المخصوصة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٣- المجاز العُرْفِي العام: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له، لمناسبة وعلاقة عُرْفِيَّة عامة؛ كلفظ (الدابة) مستعملاً في الإنسان البليد، أو في كل ما يدب على الأرض، بعد استقراره عُرْفاً على ذوات الأربع.

٤- المجاز العُرْفِي الخاص: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له، لمناسبة أو علاقة عُرْفِيَّة خاصة، كلفظ (الحال) يستعمله النحويُّ في إعراب الكلمة، لا فيما يكون عليه الإنسان من خير أو شر.

علامات الحقيقة والمجاز:

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ذكر الأصوليون أن الفرق بين الحقيقة والمجاز إما أن يقع بالنقل عن أئمة اللغة، أو بالاستدلال بالعلامات المعبر فيها شيوخ الاستعمال، ومن ذلك ما يلي:

١ - النقل عن أهل اللغة: وذلك بأن يذكر لنا أهلها أن اللفظ حقيقة في استعمال ما، مجاز في غيره، والمقصود بأهل اللغة أئمتها وعلمائها الذين يتحررون التغيير الدلالي للألفاظ، ويحاولون التوصل إلى الاستعمال الأسبق زمنًا، وهو ما يسمى بأصل الوضع، أو الحقيقة اللغوية الوضعية عند الأصوليين، ثم يبحثون ما يطرأ على الدلالات بعد ذلك من تغيير، توسيعًا أو تضيقًا أو انتقالًا، فإذا شاعت الدلالات الجديدة في الاستعمال سميت بالحقائق العرفية؛ فلفظ السماء يدل حقيقة على كل ما علا، ومنه السماء المعروفة، ثم سمي به المطر مجازًا، وعلاقة المجاورة واضحة بين المدلولين، ويبدو أن هذا الاستعمال قد كُتب له الشيوخ، حتى تجوزت العرب إلى إطلاقه على مواقع سقوط المطر، فقالوا: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم؛ أي: ما زلنا نطأ مواقع المطر.

وقد نص الأصوليون على النقل عن أهل اللغة في التمييز بين الحقيقة والمجاز؛ لأن معظم ألوان التغيير الدلالي - ومنها المجازات المنقولة الشائعة الاستعمال - لا يُدرِكها إلا ذو البصر بالغة وخصائصها، ولا تتضح إلا بالبحث والدراسة.

٢ - تبادل المعنى إلى الفهم مع انتفاء القرينة: ذلك أننا إذا سمعنا أهل اللغة يعبرون عن معنى واحد بعبارتين، ويستعملون إحداهما بقرينة دون الأخرى، عرفنا أن اللفظ حقيقة في المستعمل بلا قرينة، مجاز في المستعمل مع القرينة، مثل: (رأيت الأسد) يفهم منه الحيوان المخصوص دون قرينة، ولا يفهم منه الرجل الشجاع إلا بقرينة.

٣ - الاشتقاق: فاللفظ المستعمل في الحقيقة يُشتق منه الفعل واسم الفاعل والمفعول، والمستعمل مجازًا لا يرد فيه هذا الاشتقاق، ومثاله لفظ: (الأمر)؛ فهو حقيقة في القول الدال على طلب الفعل، مجاز في الدلالة على

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الشان؛ ولذلك تتصرف الحقيقة، فيقال: أمر بأمر، فهو أمر، وغيره مأمور بكذا، ولا يحصل ذلك الاشتقاق في لفظ (الأمر) الدالّ على الشان.

٤ - اختلاف صيغة الجمع: وهي علامة للتفريق بين مدلولات الكلمة الواحدة؛ فلفظ الأمر بمعنى القول الدال على الطلب يُجمع على أوامر، أما الدالّ على الشان فيُجمع على أمور، وقد عدّها الأصوليون علامة للتفريق بين الحقيقة والمجاز.

٥ - تقوية الكلام بالتأكيد: وهو من علامات الحقيقة؛ كقوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: 164]، فأكدّ الكلام، ونفى عنه المجاز، ولا يصلح في المجاز التأكيد.

المحاضرة الخامسة: القواعد المتعلقة بالحقيقة والمجاز

القاعدة الأولى القاعدة الأولى: الحقيقة مقدمة على المجاز، إلا ما خصه الترجيح. فإذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فالحقيقة أولى، وهي التي يحمل عليها اللفظ؛ لأن الحقيقة هي الأصل، وأما المجاز فهو مستعار، والحمل على الأصل أولى من الحمل على المستعار. وهذه القاعدة مجمع عليها، وهي من مهمات الأصول.

ومثال ذلك قوله تعالى (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ)، فظاهر الآية والمعني الحقيقي لها أن الله تعالى قد مسخهم على الحقيقة إلى قرده، ومعناها المجازي هو مسخ القلوب والطبع عليها، فيكون المسخ معنويا لا حسيا، وبهذا الأخير قال مجاهد، فعدل عن المعني الحقيقي إلي المجاز مع صحة المعني الحقيقي، وانتقاء القرينة الصارفة عنه.

مثال آخر: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب، أكل بعضي بعضًا". وفي رواية: "شدة الحر من فيح جهنم". فقد اختُلف في معنى قوله "اشتكت"، فحمله بعضهم على ظاهره، وقال: شكواها حقيقة، وإن "شدة الحر من وهج جهنم" حقيقة على ما جاء في الحديث. وقيل: إن هذا الكلام خرج مخرج التشبيه والتقريب، أي: كأن الحر نارُ جهنم، فاحذروه .

فاستعمال اللفظ في غير ما وضع له لا بد فيه من شرطين :

١ - وجود علاقة بين المعنى الأصلي الذي وُضعت له الكلمة، والمعنى الذي استُعملت فيه الكلمة .

٢ - وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي .

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ومن الفروع الفقهية: لو حلف ألا يأكل من شاة بعينها تتصرف يمينه إلى لحمها فقط؛ لأنه المعنى الحقيقي للأكل، ولا تتصرف إلى لبنها، ولا سمنها؛ لأنه المعنى المجازي، فنُرجح الحقيقة على المجاز عند الإطلاق .

ثم قولنا (إلا ما خصه الترجيح): والمعنى أنه إذا كانت الحقيقة مقدمة على المجاز اعتبارًا لما ذكرنا، لكن إذا ما ترجحت كفة المجاز بالقرائن؛ قدمنا عندها المجاز على الحقيقة. والقاعدة هنا: (إذا تعذرت الحقيقة؛ يُصار إلى المجاز)، ومثال ذلك: قال تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة . " فهنا يتمتع المعنى الحقيقي؛ لأن الذل ليس له جناح؛ فيحمل على المعنى المجازي، والمراد به: التواضع للوالدين .

مثال آخر: ... حديث الرجل الذي جامع أهله في نهار رمضان فأتى رسول الله - صلى الله عليه- فقال: "احترقت"، فهنا يتمتع حمل قوله "احترقت" على المعنى الحقيقي؛ لأن المحترق حقيقةً هو من احترق بالنار، والمعنى المجازي هنا: إنه فعل فعلاً هو من أسباب الاحتراق بالنار، كما في قوله تعالى: "ومن يعص الله ورسوله يدخله نارًا خالدًا فيها".

ومثال آخر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد." فالمعنى الحقيقي ممتنع؛ لأن الكافر ليس له سبعة أمعاء على الحقيقة، وإنما هي معي واحد كسائر الناس؛ فيحمل على المجازي، والمراد: التعبير عن استكثار الكافر من الدنيا، فعبر عن شهوته في الدنيا بكثرة الطعام .

ومثال آخر: قال تعالى: "وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط"، فالغائط على المعنى الحقيقي أرض منخفضة. (وعلى المجاز): مكان قضاء الحاجة، فهل من أتى مكاناً منخفضاً وهو طاهر وجب عليه الوضوء؟ هذا هو المعنى الحقيقي للآية، وهو بالطبع غير مراد . وأما المجازي: أن من جاء من قضاء الحاجة فعليه الوضوء للصلاة، وهذا هو المراد .

القاعدة الثانية: الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية، إلا لسبب.

إذا احتمل اللفظ المعنى اللغوي، والمعنى الشرعي؛ قُدم الشرعي؛ لأن الشرع طارئ على اللغة، ولأن القصد إنما هو بيان الحكم الشرعي، فالحمل عليه أولى، إلا إذا وجدت قرينة مرجحة للحقيقة اللغوية على الشرعية، فإن اسم الصلاة والزكاة والحج والصوم والوضوء، منقول من اللغة إلى الشرع، وأنه في الشرع حقيقة لهذه الأفعال الشرعية المخصوصة، فإذا أطلق الاسم في الشرع انصرف إلى الأفعال المشروعة.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: (وأقيموا الصلاة)، فالصلاة في اللغة: الدعاء. وفي الشرع: الركن المعروف، فالأمر بالصلاة يحمل على المعنى الشرعي. لأن الصلاة المطلقة في لسان الشرع هي: الصلاة المشروعة المأمور بها.

وقوله تعالى: (وآتوا الزكاة)، فالزكاة لغة: الطهارة، والنماء، وشرعاً: إخراج قدر معلوم من المال، بشروط معلومة، وعليه: فالأمر بالزكاة يحمل على المعنى الشرعي، لا اللغوي .

وقوله تعالى: (كتب عليكم الصيام)، فالمعنى اللغوي للصوم: الإمساك عن الكلام، كما في قول مريم: (إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم إنسياً) والمعنى الشرعي: الصوم المعلوم لدى عامة المسلمين الإمساك عن الطعام والشراب والجماع من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية التعبد لله عزوجل. فحمل الآية على المعنى الشرعي مقدّم على حملها على المعنى اللغوي.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (توضؤوا مما مست النار) . فالمراد بالوضوء هنا: الوضوء الشرعي المعلوم، لا الوضوء لغةً الذي يراد به غسل اليدين، والمضمضة، وهو قول جمهور العلماء .

ثم قلنا: (إلا لسبب) : والمعنى: إن هذا الأصل الذي هو (تقديم الحقيقة الشرعية على اللغوية) قد يترجح

خلافه، إذا كان ذلك لسبب ظاهر يقوي الحقيقة اللغوية على الشرعية .

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

قال تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)، فقوله "وصل عليهم" معناه: الدعاء لهم. تقديماً للمعنى اللغوي على المعنى الشرعي لسبب ظاهر، والذي هو عدم مشروعية الصلاة على الأحياء الصلاة المعلومة بأركانها وشروطها .

• مثال آخر : قال صلى الله عليه وسلم: (إذا دُعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصل، وإن كان مفطراً فليطعم). فقوله - صلى الله عليه وسلم - صلى الله عليه وسلم "فليصل" المراد به: ... الصلاة بالمعنى اللغوي الذي هو (الدعاء) لسبب ظاهر وهو (الإجماع أنه لا صلاة عند الاجتماع على طعام). وكذلك ورد في رواية أخرى: "إن كان صائماً فليدعُ . "

القاعدة الثالثة: الحقيقة العرفية مقدمة على الحقيقة اللغوية.

إذا تعارض المعنيان اللغوي والعرفي فُدم المعنى العرفي، وذلك لعدة اعتبارات:

- ١- العرف طارئ على اللغة، فكان الحكم له .
- ٢- العرف محكّم في التصرفات .
- ٣- الكلام موضوع لاستعمال الناس، فتصبح الحقيقة العرفية باستعمال الناس لها مقدمة على اللغوية.
- ٤- الحقيقة العرفية هي التي تتبادر إلى ذهن المخاطبين، لا الحقيقة اللغوية وكذلك يقال هنا: أن كل ما لم يحده الشرع فالمرجع فيه إلى عرف الناس، قال الله تعالى: {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}، والعرف ما يعرفه الناس ويتعارفونه فيما بينهم معاملة قال السيوطي: كل ما ورد به الشرع مطلقاً، ولا ضابط له فيه، ولا في اللغة، يرجع فيه إلى العرف، ومثله بالحرز في السرقة، والتفرق في البيع، والقبض ووقت الحيض وقدره والإحياء والاستيلاء في الغصب.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ومن الأمثلة على ذلك ما روي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (كنا نُخرج زكاة الفطر صاعًا من طعام، أو صاعًا من شعير، أو صاعًا من تمر)، فقوله "صاعًا من طعام" يقصد به القمح؛ لأنه المتعارف عليه عندهم، فكانت لفظة "الطعام" إذا أطلقت توجهت إلى القمح لا غير.

ومثال آخر: المسافة التي تعتبر فيها السفر: فمن أهل العلم من يرى أن الشرع لم يحدد المسافة التي تجاوزها المرء صار في حكم المسافر، فجعلوا المرجع في ذلك إلى العرف، فقال كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف فما كان سفرا في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم. ... والله ورسوله علق القصر والفطر بسمى السفر ولم يحده بمسافة ولا فرق بين طويل وقصير ولو كان للسفر مسافة محدودة لبينه الله ورسوله ولا له في اللغة مسافة محدودة فكما يسميه أهل اللغة سفرا فإنه يجوز فيه القصر والفطر كما دل عليه الكتاب والسنة.

ولو قال مثلاً: والله لا أكل شواء - الشواء في اللغة كل ما شوي من لحم أو بيض، أو خبز خلط به شيء، أو بعض الخضروات التي تشوى فهي في اللغة تسمى شواء، لكن في العرف معلوم أن الشواء هو شواء اللحم خاصة، وعليه فمن أقسم ألا يأكل شواء، فقد حنث بأكله للحم خاصة، تقديماً للحقيقة العرفية على الحقيقة اللغوية .

القاعدة الرابعة: الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة العرفية، إلا لسبب.

إذا احتل اللفظ حقيقة شرعية، وأخرى عرفية فتقديم الحقيقة الشرعية على العرفية هو الراجح، فنصوص الكتاب الكريم والسنة المطهرة أقوى من العرف، فعند تعارض العرف مع نص شرعي فالمغلب هو النص قطعاً؛ لأن النص لا يحتمل الخطأ ولا البطلان، والعرف والعادة قد يقومان على أمر باطل وإن شاع بين الناس، ولأننا متعبدون بالنصوص فهي الأصل في التشريع، ولا اعتبار ولا اعتداد بأي عرف أو عادة تخالف نصاً ثابتاً قطعياً.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ومن الأمثلة على ذلك: من طلق هازلاً وقع طلاقه، وإن كان أهل العرف لا يَعدُّونه طلاقاً؛ لأن الشرع حكم بوقوع ذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث جِدْهَنٌ جِدْ، وهزلهنَّ جد: النكاح، والطلاق، والرجعة". وإذا حلف ألا يصوم لم يحنث بمطلق الإمساك بغير نية؛ لأن الصوم - شرعاً - لا يصح إلا بنية.

قال السيوطي في الأشباه: في تعارض العرف مع الشرع هو نوعان: أحدهما: أن لا يتعلق بالشرع حكم، فيقدم عليه عرف الاستعمال، فلو حلف لا يأكل لحماً؛ لم يحنث بالسّمك، وإن سماه الله لحماً، أو لا يجلس على بساط أو تحت سقف أو في ضوء سراج، لم يحنث بالجلوس على الأرض وإن سماها الله بساطاً، ولا تحت السماء، وإن سماها الله سقفاً، ولا في الشمس، وإن سماها الله سراجاً، أو لا يضع رأسه على وتد، لم يحنث بوضعها على جبل، أو لا يأكل ميتة أو دماً، لم يحنث بالسّمك والجراد والكبد والطحال، فقدم العرف في جميع ذلك؛ لأنها استعملت في الشرع تسمية بلا تعلق حكم وتكليف.

والثاني: أن يتعلق به حكم فيقدم على عرف الاستعمال فلو حلف لا يصلي؛ لم يحنث إلا بذات الركوع والسجود أو لا يصوم، لم يحنث بمطلق الإمساك. أو قال: إن رأيت الهلال فأنت طالق، فرآه غيرها، وعلمت به، طلقت، حملاً له على الشرع فإنها فيه بمعنى العلم لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيتموه فصوموا".

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

المحاضرة السادسة: الصريح والكناية عند الأصوليين:

إذا كان الأصوليون قد عدوا في الحقيقة والمجاز أنه من حرية المتكلم أن يستعمله فيما وُضِعَ له أو في غيره، فإن هناك اعتباراً آخر بحسب تباؤر المعنى المراد وعدمه، فإن كان المعنى المراد منكشفاً بحيث لا يحتاج إلى بيان، فهو الصريح، وإن كان مما لا يفهم قصد المتكلم منه إلا بقريضة أو بيان، فهو الكناية، وهو مع ذلك - أي: كونه صريحاً أو كناية قد يكون حقيقةً أو مجازاً.

تعريف الصريح والكناية:

الصريح لغة: هو المحض الخالص من كل شيء، وهو أيضاً الظاهر؛ فقد سمّت العربُ القصر: صريحاً؛ لظهوره وارتفاعه.

والصريح في اصطلاح الأصوليين: هو ما ظهر المراد منه ظهوراً بيّناً. فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾: ظاهرٌ في نفسه من جهة وُضِعَ اللغة، بدلالته على حِلِّ البيع وحرمة الربا. وكقوله بعت واشتريت وأمثاله.

وَحَكْمُهُ أَنَّهُ يُوجِبُ ثُبُوتَ مَعْنَاهُ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ مِنْ إِخْبَارٍ أَوْ نَعْتٍ أَوْ نِدَاءٍ، وَمِنْ حَكْمِهِ أَنَّهُ يَسْتَعْنِي عَنِ النَّيَّةِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ طَلَقْتِكِ أَوْ يَا طَالِقِ يَقَعُ الطَّلَاقُ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ يَنْوِ. والصريحُ بالنسبة إلى ظهور معناه وبيان مراده قد يكون حقيقةً، وقد يكون مجازاً يحتمل الحقيقة، ومن الحقيقة فيه ألفاظُ التعاقد؛ ك: وهبتُ وزوجت وطلّقت؛ لأن قول الرجل لزوجته: أنت طالق مثلاً هو صريحٌ في إزالة النكاح، وهو حقيقة شرعية فيه، ومن المجاز قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ فإنه صريحٌ في أن المراد به أهل القرية، وإن كان مجازاً.

أما الكناية ففي اللغة: فاسم لما استتر مراد المتكلم من حيث اللفظ، مأخوذ من قولهم: "كُنيت" و"كنوت"، ولهذا سميت كنايات الطلاق للألفاظ التي استتر مرادها، نحو قولهم: "خلية" - "برية" - "بنة" ونحوها.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

أما عند الأصوليين، فتعرف بأنه: ما استتر معناه او المراد منه بالاستعمال. فالنص المحتاج في معرفة مراد قائله إلى بيان يكشف قصده، أو قرينة تدل عليه: هو كناية فيما يراد منه قبل ذلك البيان أو تلك القرينة.

فاستتار الكناية عندهم يحصل بالاستعمال من قبل المتكلم، وإن كان الكلام ظاهراً في اللغة، نظيره قوله تعالى: "أو جاء أحد منكم من الغائط والغائط اسم لمكان مطمئن من الأرض، وهو كناية عن الحدث لمجاورة لازمة بينهما، فإن الحدث لا يكون إلا في مثل هذا المكان غالباً. وكذا تطهير الفرجين بالحجر - يسمى استنجاء واستجماراً، والاستنجاء، في وضع اللغة، طلب النجوة، والاستجمار طلب الجمرة، وهي الحجر، لملازمة بينهما في العادة. وإنما الداعي إلى الاشتغال بالكناية قبح ذكر النجاسة والعورة ههنا.

ويقال: "فلان كثير الرماد" يكنى به عن سخاوة، لأن من يكثر نزول الأضياف عليه، يحتاج إلى زيادة الطبخ، فيكثر رماد مطبخه.

وَحَكْمُ الْكِنَايَةِ أَنْ الْحَكْمَ بِهَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ أَوْ بِدَلَالَةِ الْحَالِ إِذْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ يُزِيلُ بِهِ التَّرَدُّدَ وَيَتَرَجَّحُ بِهِ بعض الوجوه ولهذا المعنى سمي لفظ البينونة والتحرير كناية في باب الطلاق لمعنى التردد واستتار المراد لا أنه يعمل عمل الطلاق ويتفرع منه حكم الكنايات في حق عدم ولاية الرجعة ، ولوجود معنى التردد في الكناية لا يُقَامُ بِهَا الْعُقُوبَاتُ حَتَّىٰ لَوْ أَقَرَّ عَلَىٰ نَفْسِهِ فِي بَابِ الزَّانَا وَالسَّرِقَةِ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا لَمْ يَذَكَرِ اللَّفْظُ الصَّرِيحَ وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى الْأَخْرَسِ بِالْإِشَارَةِ ، وَلَوْ قَذَفَ رَجُلًا بِالزَّانَا؛ فَقَالَ الْآخَرُ صَدَقْتَ لَا يَجِبُ الْحَدُّ لِاحْتِمَالِ التَّصَدِيقِ لَهُ فِي غَيْرِهِ.

ومن الأصوليين من يشترط في الكناية شرطين:

الشرط الأول: أن يتجاذبها جانباً الحقيقة والمجاز؛ فقوله تعالى: ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ يصح حمل لفظه (اللمس) على الحقيقة وعلى المجاز، دون خلل في كل منهما، ومن ثم ذهب الشافعي إلى أن اللمس هو مصافحة الجسد الجسد، فأوجب الوضوء على الرجل إذا لمس المرأة، وتلك هي الحقيقة في اللمس، وذهب

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

غيره إلى أن المراد باللمس هو الجماع، وذلك مجاز فيه، وهي الكناية. وكل موضع ترد فيه الكناية، فإنه يتجاذبها جانباً حقيقةً ومجازاً، ويجوز حملها على كليهما.

الشرط الثاني: وجود وصف جامع بينها وبين الصريح؛ لئلا يلحق بالكناية ما ليس منها، فإذا وجد ذلك الوصف تكون الكناية صحيحة، وكان التأويل سليماً، كما هو في النكاح والوطء، وفي اللمس والجماع، ما دام اللمس مقدماً للجماع، وعقد النكاح مقدماً للوطء؛ ولذلك استُعير للعقد اسم النكاح الذي وُضع للوطء، واستُعير للوطء اسم اللمس؛ لتعلق أحدهما بالآخر، فكان الكل كناية لتوفر الشرطين.

المحاضرة السابعة: العام والخاص:

العام لغة : اسم فاعل من العموم، بمعنى: الشمول والإحاطة. ومنه سميت العمامة لأنها تحيط بالرأس. والعم والعمومة: اسم بعض القربات، سموا بذلك لأنهم يحيطون بالإنسان عند احتياجه للمساعدة عادة.

والعام في الاصطلاح: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد. هذا تعريفه عند جمهور الأصوليين.

وعند المتقدمين من الأصوليين يعرف بأنه: ما عم شيئين فصاعداً.

شرح التعريف:

قوله: (المستغرق)، من الاستغراق وهو التناول مع الاستيعاب، يقال: استغرق العمل ليلة، أي: استوعبها كلها. وقوله: (الجميع ما يصلح له)، أي: لجميع ما يدخل تحت اللفظ لغة أو عرفاً. فالصلاحية من حيث اللغة أو العرف.

وقوله: (بحسب وضع واحد)، قيد يخرج المشترك اللفظي الذي يدل على معنيين بوضعين مختلفين، مثل القرء الدال على الطهر والحيض، فإنه يدل على هذين المعنيين بوضعين مختلفين؛ لأن العرب استعملوه مرة في الطهر، ومرة في الحيض، أو استعمله بعضهم في الطهر واستعمله بعضهم في الحيض ثم اشتهر المعنيان فصار مشتركاً.

فدلالة القرء على هذين المعنيين ليست من دلالة العام على أفراده، بل من دلالة المشترك الذي يحتاج في فهم المراد منه إلى قرينة. والمشارك عند كثير من الأصوليين ليس عاماً في أفراده ولا يمكن حمله على العموم بإطلاق واحد. وهذا القيد لا يخرج المشترك الذي يكون عاماً في أحد معنيه أو معانيه؛ فلفظ القرء إذا قامت قرينة على أن المراد بها الأطهار يكون عاماً فيها؛ لأنه جاء بصيغة عموم.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ولفظ (العيون) في قولنا: جفت عيون الوادي الفلاني، تحمل على عموم العيون الجارية في ذلك الوادي، ولا يقال إنه مشترك فيتوقف فيه بعد قيام القرينة، وهي الجفاف الذي يناسب العيون الجارية دون غيرها من معاني العين، فصار هذا القيد يخرج المشترك باعتبار معنييه أو معانيه، ويدخله إذا كان عمومه باعتبار معنى واحد من معانيه.

الخاص لغة: المنفرد وهو ضد العام.

و الخاص في الاصطلاح: هو اللفظ الموضوع لمعنى واحد معلوم على الانفراد، او ما دل على معين محصور. نحو قوله تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ}.

والعموم والخصوص وصفان نسيان يطلقان على اللفظ أو الدليل بالنسبة، فقد يكون اللفظ عاما بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد، وخصوصا بالنسبة إلى ما فوقه. ومثاله في الألفاظ: الإنسان: عام بالنسبة للرجل والمرأة، خاص بالنسبة للحيوان. ومثاله من أدلة الشرع: قوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْهِ يَتِيَّةٌ، فَلَهُ سَلْبَةٌ)، فالسلب خاص بالنسبة للغنيمة، وهو عام في لباس المحارب، فيشمل قليله وكثيره.

أقسام العام:

أولاً: يُقسم العام باعتبار طريق معرفة عمومه على ثلاثة أقسام:

١: العام لغة: وهو ما عرف عمومه بالوضع اللغوي. وهو المراد بالعام عند الإطلاق. ويشمل العموم الذي دلت عليه صيغ العام الآتي ذكرها ومنها كل، وجميع، والجمع المحلي بأل.

٢: العام عقلاً: وهو ما عرف عمومه بطريق العقل كالعموم المستفاد بطريق التعليل مثل فهم العموم من قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقضي القاضي وهو غضبان»، فإن النص هنا خاص بمنع القاضي من القضاء حال الغضب. ويلحق به كل ما يشوش الذهن من جوع أو عطش أو حزن. وقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمَلِ الْخَبَثَ». يفهم منه أنه إذا نقص عن القلتين فإنه يحمل الخبث أي ينجس بالنجاسة ولو لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه.

والناقص عن القلتين قد يكون في إناء صغير، أو في بركة صغيرة، والنجاسة الواقعة فيه قد تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو لا تغيرها. فيحمل مفهوم الحديث على العموم، ويحكم بنجاسة الماء الناقص عن القلتين سواء تغير أم لم يتغير. وهذا العموم ليس من منطوق اللفظ بل من مفهومه الذي أدركه العقل.

٣: العام عرفاً: وهو ما عرف عمومه بعرف الشرع أو بعرف أهل اللغة.

مثال ما عرف عمومه بعرف الشرع: عموم الخطاب الوارد بصيغة جمع الذكور للإناث، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ بِمَأْوُهُمْ » ، فلفظ (المسلمون) جمع مذكر سالم، ولكنه يشمل النساء عرفاً؛ حيث عرف من عادة الشارع تغليب الذكور على الإناث عند الاجتماع.

ومثال ما عرف عمومه بعرف أهل اللغة: قوله تعالى: {فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ}، فهذا اللفظ يدل بالوضع على تحريم التأفف من الوالدين، ومن حيث العرف اللغوي هو عام في كل ما فيه أذى لهما.

ومن العلماء من يقسم العموم من حيث طريق معرفة عمومه إلى لفظي ومعنوي.

فالعموم اللفظي هو المستفاد من صيغ العموم.

والعموم المعنوي: هو العموم المستفاد من طريق المعنى مع خصوص اللفظ الدال عليه من حيث الوضع.

أنواع العموم المعنوي:

١: العموم المستفاد بطريق الاستقراء:

ونعني به: القواعد الشرعية الثابتة باستقراء فروع الشريعة، مثاله: (الضرر لا يزال بمثله) (الضرورات تبيح المحظورات) ، (الضرورة تقدر بقدرها) ، (الميسور لا يسقط بالمعسور).

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

فهذه القواعد عرف عمومها بالاستقراء، مع أن النصوص الواردة في كل واحدة منها ليست عامة، لو أخذ كل نص منها على انفراد، ولكن لما استقرينا موارد الشرع وجدنا فروعا كثيرة تدل على صحة القاعدة وعمومها، فصيغت بلفظ عام ليسهل فهم أحكام الفروع منها.

2: العموم المستفاد من اللفظ الموجه لواحد من الصحابة ، فالخطاب الموجه لواحد من الصحابة إن اقترن به ما يدل على الخصوصية فهو خاص بمن وجه إليه بلا خلاف، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبَدُّ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، مَنْ فَعَلَهُ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسُكِ فِي شَيْءٍ). فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بِنُ نِيَارٍ، وَقَدْ ذَبَحَ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةٌ. فَقَالَ: (الذَّبْحُهَا وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ). ، وإن لم يقترن به ما يدل على الخصوصية، فتذكر كتب الأصول خلافا في عمومها.

مثاله: عَنِ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْتَاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا تَبْتِغُهُ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ . » والظاهر أنهم لا يختلفون في عموم حكم الخطاب لجميع المكلفين الذين حالهم كحال ذلك الصحابي ولا يختلفون عنه في صفة ذات تأثير في الحكم، ولكن الخلاف بينهم في أن عمومه بطريق النقل العرفي أو بطريق القياس. فالذين قالوا إنه عام، أرادوا أن عمومه عرف بطريق العرف الشرعي، فالأصل في التشريع العموم، ولا يخص به فرد إلا بدليل قوي يدل على الخصوصية.

ويدل على ثبوت العرف الشرعي آيات كثيرة، منها: قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ}، {إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا}، ويؤيد ذلك الإجماع على الاستدلال بكثير من الأحاديث التي وجه الخطاب فيها لواحد من الصحابة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد بنى بعضهم على هذا الخلاف اختلافهم في بعض الفروع الفقهية، ومنها: حكم المحرم إذا مات، قال أكثر العلماء: إن الخبر الوارد في كيفية تكفينه يحمل على العموم، وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الاول: إنه عام حتى يقوم دليل على الخصوصية، واحتجوا بأن من عادة العرب توجيه الخطاب لكبير القوم والمراد جميعهم، والقرآن جاء بلغة العرب ، ويستدلون بالآيات الدالة على وجوب الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم واتباعه، كقوله تعالى: {وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} ، وكقوله: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ} ، وما في معناهما من الأحاديث، وإن هذه الأدلة أوجدت عرفا شرعيا يجب أن تحمل عليه خطابات الشارع.

والثاني: إنه خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم حتى يقوم دليل على العموم من قياس وغيره. واستدلوا لمذهبهم بإن اللفظ خاص من حيث الوضع اللغوي، فيبقى على خصوصه حتى تقوم دلالة على صرفه عن خصوصه من قياس أو غير ذلك.

وبهذا يتبين أن أثر الخلاف يظهر حين يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم فعلا على خلاف ما نهى عنه الصحابة، هل يكون فعله مخصصا للعموم أو ناسخا له؟ وذلك كما ثبت عنه من النهي عن استقبال القبلة واستدبارها في البنين عند قضاء الحاجة، مع ما ثبت أنه استقبل القبلة.

فعلى القول بأن الأصل في الخطاب الموجه للرسول صلى الله عليه وسلم دخول الأمة، لا تردد في أن فعله يخص العموم؛ لأنه لا يفعل إلا ما يجوز له فعله، وينسخ العموم إن جاء بعد العمل.

وعلى القول الآخر لا يعد فعله تخصيصا ولا ناسخا حتى نعلم أنه فعل امتثالا لخطاب عام.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

المحاضرة الثامنة: عموم المفهوم:

وهو قسمان:

أ. مفهوم الموافقة: مثاله: قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا} فالآية من حيث اللفظ حذرت من أكل مال اليتيم، ومن حيث المفهوم هي عامة في كل تصرف يفوت على اليتيم ماله، سواء أكان أكلاً أم لبساً أم صدقة.

ب . مفهوم المخالفة: مثاله: قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث)، فمنطوقه خاص بما بلغ القلتين، ولا تعرض فيه لما نقص عن القلتين بالذكر، ولكن مفهومه يدل على أن كل ماء نقص عن القلتين يحمل الخبث، أي: يتنجس بملاقاة النجاسات وإن لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه، سواء أكان هذا الماء راكداً أم جارياً، وسواء أكان في إناء أم في بئر ونحوها.

5: عموم العلة المنصوصة أو المومأ إليها:

إذا نص الشارع على تعليل حكم بعلة متعدية توجد في المنصوص عليه وفي غيره، فإن هذه العلة تفيد عموم الحكم المعلق عليها لجميع الصور المشابهة للمنصوص عليها إذا وجدت فيها العلة. وكذلك إذا أومأ الشارع إلى العلة كأن يكون الوصف الذي رتب عليه الحكم لو لم يكن علة للحكم لكان ذكره عديم الفائدة.

مثال العلة المنصوصة: اطَّلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرٍ فِي حُجْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِدْرَى يَحُكُّ بِهِ رَأْسَهُ، فَقَالَ: (لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْتَظِرُ، لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). فالرسول صلى الله عليه وسلم علل الاستئذان على الناس في بيوتهم من أجل تحريم النظر إلى عورات الناس وما لا يودون الاطلاع عليه داخل بيوتهم. فهذه العلة عامة في تحريم الاطلاع على عورات الناس، وما لا يحبون أن يطلع عليه الغرباء سواء أكان داخل البيت أم في أي حزر آخر، فلا يجوز لمن أذن

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

له بالدخول في المجلس أن ينظر إلى ما في داخل غرف النوم، ولا يجوز له أن يطلع على ما خبأه صاحب البيت في صندوق أو محفظة ونحو ذلك بغير إذنه.

ومثال العلة المومأ إليها: قول الرسول صلى الله عليه وسلم حين سُئِلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ: "أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيَّسَ؟" قَالُوا: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ. فالحديث أومأ إلى أن علة التحريم نقص الرطب عن التمر في الكيل، فأخذوا من ذلك تحريم بيع كل مطعوم بجنسه، مع التفاوت في الكيل، مع أن الحديث في الرطب، لكنه يمكن أن ينطبق على بيع الزبيب بالعنب، ونحو ذلك من الحبوب والثمار التي تؤكل رطبة وجافة، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقضي القاضي وهو غضبان» يشمل كل ما يمنع التروي في الحكم من جوع أو غضب أو غيرهما، كما سبق بيانه.

ثانياً: باعتبار استعماله في عمومه أو عدمه:

وينقسم إلى:

١: عام أريد به العموم قطعاً ولا يدخله التخصيص، كقوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا} ، وقوله تعالى: {وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}.

٢: عام يراد به العموم ويدخله التخصيص، وهو المسمى بالعام المطلق أي الذي لم يقترن به ما يدل على تخصيصه ولا ما يدل على أنه غير قابل للتخصيص.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

٣ - عام أريد به الخصوص، وهو الذي لفظه عام من حيث الوضع ولكن اقترن به دليل يدل على أنه مراد به بعض مدلوله اللغوي مثل قوله تعالى: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ} ، فلفظ الناس عام ولكنه لم يرد به عموم الناس بدليل قوله: {قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ} فدل على وجود أناس جمعوا، وأناس مجموع لهم، وأناس نقلوا الخبر للمجموع لهم. فلفظ الناس تكرر مرتين والمراد في الأولى نعيم بن مسعود أو ركب عبد القيس، والمراد في الثانية أبو سفيان ومن معه من الأحزاب.

صيغ العموم المشتهرة

1- كل وجميع: وما يلحق بهما من الألفاظ المستعملة في تأكيد الشمول كأجمعين، وأكتعين ... وعامة، وقاطبة.

فصيغة كل تكثر إضافتها، فإن أضيفت إلى نكرة مفردة فهي لشمول جزئياتها كقوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ}، وإن أضيفت إلى معرفة فالغالب أن يكون جمعاً أو ما في معناه، وتكون لاستغراق جزئياته أيضاً كقوله صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». وإن أضيفت إلى مفرد معرفة كانت لاستغراق أجزائه كقولك كل الطريق آمنة.

ومثال الثاني قوله تعالى: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} ، وأما لفظ جميع فلا يضاف إلا إلى معرفة، كقولك: «جميع علماء البلد حاضرون» ويكثر فيها حذف المضاف إليه فتتوّن كقوله تعالى: {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}

2- الجمع المحلى بأل والمضاف: أما الجمع المحلى بـ (أل) فقد قال بعمومه أكثر العلماء. ويشترط أن تكون أل المقترنة به للجنس لا للعهد، فإن كانت للعهد فلا يكون مدخولها مستغرقاً لما يصلح له في اللغة ولكنه يشمل المعهودين قلوا أو كثروا.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

مثال الجمع المحلى بأل الجنسية قوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ...} ، ويلحق بالجمع اسم الجمع المحلى بأل الجنسية، ومنه قوله تعالى: {قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ}.

أما الجمع المضاف إلى معرفة، فهو أيضاً يفيد العموم ومثاله قوله تعالى: {يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ}، فلفظ أولاد جمع مضاف إلى معرفة وهو ضمير المخاطبين.

3- اسم الجنس المحلى بأل والمضاف إلى معرفة: وقد فصل الغزالي في الاسم المحلى بأل الجنسية تفصيلاً حسناً فقسمه إلى ما يتميز واحده عن الجمع بالتاء كالتمر والتمرة، وما لا يتميز واحده بالتاء كالرجل. فالأول إن خلا عن التاء فهو عام كقوله صلى الله عليه وسلم: «والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء»، فهو عام في القليل والكثير وأما ما اقترن منه بالتاء فليس بعام.

وأما الثاني . وهو ما لا يتميز واحده بالتاء . فإما أن يتشخص له واحد أولاً، فإن لم يتشخص له واحد كالذهب والفضة فيعم كقوله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء». وأما ما تشخص واحده كالرجل فقد يعم، كقوله صلى الله عليه وسلم: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه». وقد يفارق العموم كقولنا: الرجل خير من المرأة. فإن المراد الحقيقة بقطع النظر عن الأفراد

4- أسماء الشرط: (من) تعم العقلاء كقوله تعالى: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ}، و (ما) تعم غير العقلاء، ومثالها قوله تعالى: {وَمَا تَعْلَمُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ}، وقيل بل تصلح للعقلاء وغيرهم.

و (إذا) و (متى) تفيدان العموم في الزمان مثال الأولى قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ}، ومثال الثانية قولك: متى تحضر أحضر معك.

و (حيث) و (أين) و (أنى) وهي تفيد عموم المكان، وكثيرا ما تزداد بعدها (ما)، ومثال (حيث) قوله تعالى: {وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ}، ومثال (أين) قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ}، ومثال أنى قولك: أنى تذهب أذهب معك.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

و (أي) وهي بحسب ما تضاف إليه، فقد يكون عمومها في الأشخاص، وقد يكون في الأزمان، وقد يكون في الأمكنة، ونحو ذلك. ومثالها قوله تعالى: {أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}.
5- الأسماء الموصولة:

أ- (من) الموصولة، وهي للعقلاء، كقوله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ}، وقد تأتي لغير العقلاء كقوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ}

ب - (ما) الموصولة، وهي لغير العاقل غالباً، كقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا}، وقد تعم العاقل وغيره كقوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ}.

ج - (الذي) و (التي) وفروعهما وهذه الموصولات لا تكون عامة إلا إذا كانت جنسية لا عهدية، فإن كانت للعهد لا تعم. ومثال العام منها قوله تعالى: {وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ}. فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنها عامة في كل من دعا إلى توحيد الله تعالى، ويدل على عمومها قوله بعد ذلك: {أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} وقراءة ابن مسعود: «والذين جاؤوا بالصدق وصدقوا به».

ومثال التثنية قوله تعالى: {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا}. ومثال الجمع قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشُرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ}.

ومثال المفرد والمؤنث قول الرجل لزوجاته: التي تدخل الدار فهي طالق. ومثال المثني قول الرجل لإمائه: اللتان تختصمان فسأبيعهما. ومثال الجمع المؤنث قوله تعالى: {وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ}.

6- أسماء الاستفهام:

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

أ. (من): ويستفهم بها عن العقلاء، ومثالها قوله تعالى: {فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا}.

ب. (ما): ويستفهم بها عن غير العقلاء غالباً، كقوله تعالى: {مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ}.

ج. (أين)، و (أنى): ويستفهم بها عن المكان، ومثال الأولى قوله تعالى: {فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ} ومثال الثانية قوله تعالى: {قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا}.

د. (متى)، و (أيان): ويستفهم بهما عن الزمان، ومثال الأولى قوله تعالى: {وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا}، ومثال الثانية قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا}.

هـ. (أي) الاستفهامية: ومثالها قوله تعالى: {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ}

و. (كم) الاستفهامية: ومثالها قوله تعالى: {قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ}

7- النكرة في سياق النفي وما في معناه: كقول الله تعالى: {وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}، أو قوله تعالى: {وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ}، فالآية الأولى في سياق النفي والثانية في سياق النهي.

8- الظروف الدالة على الاستمرار:

وذلك مثل (أبدا) و (سرمدا) و (دائماً) و (أبد الأبدين) و (دهر الدهرين) ونحو ذلك، فإنها تفيد عموم الأزمنة. ومن أمثلتهم قوله تعالى: {جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}، وقوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ} وقوله صلى الله عليه وسلم: «ولولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر»

فالتي للجنس تشمل جميع أفراده بخلاف التي للعهد فهي تدخل على النكرة تحيلها معرفة و إليك تعريف أل العهدية و الجنسية من كتاب الموجز في قواعد اللغة لسعيد الأفغاني قال: المعرف ب { ال } اسم اتصلت به

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

(ال) فأفادته التعريف. وهي قسمان (ال) العهدية، و(ال) الجنسية. (ال) العهدية: إذا اتصلت بنكرة صارت معرفة دالة على معين مثل (أكرم الرجل)، فحين تقول (أكرم رجلاً) لم تحدد لمخاطبك فرداً بعينه، ولكنك في قولك (أكرم الرجل) قد عينت له من تريد وهو المعروف عنده.

والعهد يكون ذكرياً إذا سبق للمعهود ذكر في الكلام كقوله تعالى: {إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}.
ويكون ذهنيّاً إذا كان ملحوظاً في أذهان المخاطبين مثل: {إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ}. ويكون حضورياً إذا كان مصحوبها حاضراً مثل: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} أي في هذا اليوم الذي أنتم فيه.

و(ال) الجنسية: وهي الداخلة على اسم لا يراد به معين، بل فرد من أفراد الجنس مثل قوله تعالى: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ} وهي إما أن ترادف كلمة (كل) حقيقة كالمثال السابق: خلق كل إنسان من عجل، فتشمل كل أفراد الجنس.

وإما أن ترادف كلمة (كل) مجازاً فتشمل كل خصائص الجنس وتفيد المبالغة مثل: أنت الإنسان حقاً.

والتعريف في (ال) العهدية حقيقي لفظاً ومعنى، وفي (ال) الجنسية لفظي فقط فما دخلت عليه معرفة لفظاً نكرة معنى، ولذا كانت الجملة بعد المعرف بـ (ال) العهدية حالية دائماً لأن صاحبها معرفة محضة: (رأيت الأمير يعلو جواده)، والجملة بعد المعرف بـ(ال) الجنسية يجوز أن تكون حالاً مراعاة للفظ وأن تكون صفة مراعاة للمعنى مثل:

و لقد أمر على اللثيم يسبني *** فمضيتُ نمت قلت: لا يعنيني.

المحاضرة التاسعة: قوة دلالة العام

اختلف العلماء الذين قالوا للعموم صيغة في دلالة العام على ثبوت الحكم لكل فرد من أفرادها فهي قطعية أم ظنية؟ واستثني من محل النزاع أمران:

أ . . . دلالة العام الوارد على سبب خاص على صورة السبب؛ فقد ذهب أكثر العلماء إلى أنها دلالة قطعية، وأن صورة السبب لا يمكن تخصيصها من العموم.

ب . دلالة العام على أخص الخصوص أي على أقل ما يطلق عليه اللفظ فقد نص كثير من الأصوليين على أنها قطعية. ومرادهم أن العام لا بد أن يدل على هذا القدر قطعاً، ولكن هذا القدر ليس معيناً بل شائعاً في أفراد العام.

الخلاف في قوة دلالة العام بين الحنفية والجمهور:

١ - الحنفية:

ذهبوا إلى أن العام قبل التخصيص قطعي الدلالة على كل فرد من أفرادها.

دليلهم:

١ - أن الألفاظ تدل على معانيها في اللغة قطعاً، وألفاظ العموم موضوعة للعموم فتكون قطعية الدلالة على كل فرد من أفرادها حتى يرد ما يصرفها عن ذلك.

٢ - لو جاز أن يرد العام ويراد به بعض أفرادها من غير قرينة تدل على ذلك، للزم الإيهام والتلبيس، وارتفع الأمان عن اللغة والشرع، ولزم التكليف بما لا يطاق؛ لأن السامع لا يمكنه معرفة المراد منه، فإذا كلف مراعاة هذا الاحتمال كان ذلك تكليفاً بما لا يطاق؛ لأن إرادة المتكلم خفية لا تعلم إلا بدلالة منه. ونصوص

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الشريعة أكثرها ورد بصيغة العموم فلو جوزنا أن يكون المراد بها البعض من غير قرينة لرجعنا إلى مذهب الواقفية الذي أبطلناه.

٢ - الجمهور: ذهب جمهور العلماء إلى أن دلالة العام على كل فرد من أفرادها دلالة ظنية.

واستدلوا بما يلي:

١ - أن احتمال التخصيص قائم، ومع الاحتمال لا يمكن القطع.

٢ - أن أكثر آيات الأحكام العامة مخصوصة، وكثرة التخصيص تورث شبهة واحتمالا في دخول كل فرد تحت مسمى العام، فلا يمكن القطع بذلك.

٣ - لو كانت دلالة العام قطعية لامتنع تخصيص القرآن بالقياس وخبر الواحد، لكن التخصيص بهذين الدليلين واقع عند الصحابة والتابعين وأكثر الأئمة فلم أن دلالاته ظنية.

وقد ترتب على الخلاف في هذه المسألة خلاف في مسائل أصولية وفرعية منها:

تخصيص عموم القرآن والسنة المتواترة بالآحاد:

فقد ذهب الحنفية إلى أن العام في القرآن والسنة المتواترة إذا لم يسبق تخصيصه بقطعي لا يجوز تخصيصه ابتداء بخبر الآحاد، وذهب الجمهور إلى جواز ذلك.

ومن الفروع المبنية على هذا الأصل:

أ. ... أن الحنفية يوجبون الزكاة في الخارج من الأرض ولو لم يكن مما يكال ويدخر، فيوجبون الزكاة في الفواكه والخضروات.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ب . أنهم لا يشترطون النصاب في الخارج من الأرض، فيوجبون الزكاة في القليل والكثير، وذلك كله عملاً بعموم قوله تعالى: {وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ} [البقرة ٢٦٧] وقوله صلى الله عليه وسلم: «فيما سقت السماء والعيون العشر» (أخرجه البخاري).

والجمهور يخصصون عموم الآية بحديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» (متفق عليه) فإنه يدل على أن الزكاة إنما تجب فيما يكال ويدخر. وتدل على أن المكيل لا زكاة فيه حتى يبلغ خمسة أوسق.

التخصيص:

التخصيص في اللغة: الأفراد والتمييز، يقال: خصه بكذا، أي: ميزه عن غيره.

وفي الاصطلاح: بيان أن المراد بالعام بعض أفراده. أو إخراج بعض ما يتناوله الخطاب.

وقيل: قصر العام على بعض مسمياته.

المخصصات:

مخصصات العموم عند الجمهور قسمان: متصلة، ومنفصلة.

فالمتصلة هي:

١ - الاستثناء:

وهو إخراج بعض الجملة عنها بصيغ خاصة، وأهم صيغته: إلا، وسوى، وغير، وخلا، وعدا، وحاشا، ولكن. ومثاله قوله تعالى: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (٦٩) إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ}. فلفظ: (من يفعل ذلك) عام؛ لأن (من) الشرطية من صيغ العموم. وقوله: (إلا من تاب) أخرج من عموم الآية التائبين.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

٢ - الشرط: ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم: «تجدون الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»، فقوله: «خيارهم في الجاهلية» عام؛ لأنه مفرد مضاف إلى معرفة يشمل كل من كان خيارا في الجاهلية. وقوله: «إذا فقهوا» أخرج من لم يتفقه في الدين، فإنه لا يكون خيارا بعد الإسلام، وإن كان خيارا في الجاهلية.

٣ - الصفة: ويقصد بها كل معنى يميز بعض المسميات، فيشمل ما يسميه النحويون نعتا أو حالا أو ظرفا أو جارا ومجرورا، أو غير ذلك. ومثال التخصيص بالصفة: قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ}. فقوله: (من فتياتكم) عام؛ لأنه جمع مضاف إلى معرفة فيشمل كل الإماء. وقوله: (المؤمنات)، صفة خصصت من يجوز نكاحهن من الإماء بالمؤمنات.

٤ - الغاية: وهي نهاية الشيء ومنقَطَعُه، ولها لفظان: حتى، إلى. ومثال التخصيص بالغاية: قوله تعالى: {وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ}. فقوله: (لا تقربوهن) نهى، فيمكن أن يؤخذ منه العموم؛ لأن النهي يقتضي الدوام والاستمرار كما سبق، فيكون المعنى: لا يكن منكم قربان لهن، فتكون الصيغة هي النكرة في سياق النهي.

وقوله: (حتى يطهرن)، تخصيص للعموم المستفاد من النهي، فيخرج من عمومها ما بعد الطهر. وفي قوله: {فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ}، ومثال للتخصيص بالشرط؛ فإن الآية تدل على أن الوطء لا يباح إلا بعد الغسل؛ إذ هو المراد بالتطهر. وهذا تخصيص للمخصص الأول وهو الغاية، فإن الغاية دلت على أنه بعد الطهر يجوز الوطء، والشرط دل على أن الوطء لا يجوز إلا بعد الطهر والتطهر الذي هو الاغتسال، وقد خالف في هذا الأخير الحنفية، فأجازوا الوطء بعد الطهر وإن لم تغتسل.

٥ - البدل: ومثال التخصيص به: قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}، فقوله: (على الناس)، عام يشمل كل الناس، وقوله: من استطاع بدل وهو مخصص لعموم الناس فلا يجب الحج إلا على المستطيع.

المحاضرة العاشرة: القواعد المتعلقة بالمخصصات المتصلة:

أولاً: شروط الاستثناء: يشترط في الاستثناء شروط منها ما هو محل وفاق ومنها ما هو محل خلاف، وفيما يلي بيانها:

الشرط الأول: الاتصال، والمراد به اتصال الاستثناء بالمستثنى منه لفظاً أو حكماً. والاتصال لفظاً يكون بعدم الفصل بينهما، والاتصال حكماً يكون بوجود فاصل يسير لا يدل على انقطاع الكلام واستيفائه، كالفصل بسبب انقطاع نفس أو بلع ريق أو سعال ونحوه.

وقد اشترط هذا جماهير العلماء، واستدلوا على ذلك بأن تأخر النطق بالاستثناء دليل على أنه لم يكن مراداً عند التكلم باللفظ السابق، والإرادة الطارئة لا تصلح مخصصة لما قصد عمومته.

وأيضاً فإنه لو جاز الاستثناء المتأخر لما حصل الوثوق بعهد ولا عقد، ولا حنث حالف قط، لأنه سوف يستثنى من كلامه السابق ما شاء متى شاء واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ».

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أرشد الحالف إذا رأى الخير في مخالفة ما حلف عليه أن يكفر عن يمينه ويأتي ما حلف عنه، ولو كان الاستثناء المتأخر صحيحاً لأرشده إليه، ولم يرشده إلى التكفير؛ لأن الاستثناء أيسر على المكلفين، والرسول صلى الله عليه وسلم ناصح أمين لأُمَّته.

واستدل بعضهم على اشتراط الاتصال بأن الله أرشد أيوب عليه السلام إلى ضرب امرأته بعثكال النخلة بعد تجريده من التمر، فقال: {وَوُجِدُ بِبَيْدِكَ ضِعْطًا فَاصْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ}، ولو كان الاستثناء المتأخر جائزاً لأرشده إليه، وروى الزركشي عن أبي إسحاق الشيرازي أنه أراد أن يخرج من بغداد طلباً للعلم، فخرج فرأى اثنين من الحماليين يتحدثان، فقال أحدهما للآخر: إني لأعرف آية في كتاب الله ترد قول ابن عباس في جواز الاستثناء المتأخر، قال صاحبه: وما هي؟ قال: قوله تعالى: {وَوُجِدُ بِبَيْدِكَ ضِعْطًا فَاصْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ} فلو كان

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الاستثناء المتأخر صحيحا لأرشده إليه، ولا حاجة إلى هذا التحيل ليبر بيمينه، فقال أبو إسحاق: بلدة فيها رجل يحمل البقل، وهو يرد على ابن عباس لا تستحق أن تخرج منها.

ونقل عن ابن عباس جواز الاستثناء المتأخر. واختلف النقل عنه فقيل: يجيز تأخر الاستثناء شهرا أو شهرين، وقيل إلى سنة، وقيل مطلقا. وتأوله القاضي أبو بكر بما إذا نوى الاستثناء عند كلامه الأول، ولكنه لم ينطق به إلا متأخرا. وخصه بعضهم بكلام الله جل وعلا. والنقل عن ابن عباس ثابت كما في المستدرك وغيره عن ابن عباس قال: إذا حلف الرجل على يمين فله أن يستثني إلى سنة. وإنما نزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا حَفَظْتُمْ﴾. قال: إذا ذكر استثنى.

أثر الخلاف:

لم يذكر الفقهاء والأصوليون أثرا للمسألة في غير الأيمان وما في معناها، مما يدل على أن المنقول عن ابن عباس في اليمين، ولم يختلفوا أنه إذا كانت اليمين لدفع الدعوى لا يجوز فيها الاستثناء المتأخر، فلو حلف: ليس له عندي شيء، ثم قال بعد مدة إلا كذا لئلا يحنث، فإن يمينه فاجرة ولا يفيده هذا الاستثناء. ويظهر أثر الخلاف فيما لو قال: نسائي طوالق، وسكت، ثم قال بعد زمن: إلا فلانة.

الشرط الثاني: عدم الاستغراق:

وقد حكى الأمدي والزرکشي وغيرهما الاتفاق على بطلان الاستثناء المستغرق.

والمراد بالاستثناء المستغرق: إخراج جميع أفراد المستثنى منه بـ (إلا) أو إحدى أخواتها، كأن يقول: نسائي طوالق إلا ثلاثا، وليس له إلا ثلاث زوجات.

والدليل على بطلانه: أنه ليس من كلام العرب ولا يعرفونه، وإنما هو نوع من العبث فلا يحمل عليه كلام العقلاء. وأيضا فإنه إبطال للكلام السابق وقد يكون إقرارا بحق، فلا يقبل منه إبطاله بما ليس من كلام

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

العقلاء. وعلى ذلك لو استثنى الكل فالاستثناء باطل والإقرار الأول ثابت، فلو قال: نسائي طوالمق إلا أربع، طلقن جميعا. ولو قال: له علي ألف دينار إلا ألف دينار، بطل الاستثناء وصح الإقرار بالألف.

وأما إذا كان الاستثناء من الصفة فيجوز وإن استغرق، ومثاله: إذا قال: أعط من في البيت إلا الأغنياء، فإذا تبين أن من في البيت كلهم أغنياء لا يبطل الاستثناء، وإذا قال: عبيدي أحرار إلا من لم يصل الفجر معنا، فتنين أن عبيده كلهم لم يصلوا الفجر معه، فلا يبطل الاستثناء ولا يعتقون، وهذا لا ينافي كلام العرب.

الشرط الثالث: أن يكون الباقي بعد الاستثناء أكثر من المخرج به:

وقد اختلف العلماء في هذا الشرط، فذهب بعض العلماء إلى اشتراطه، فأبطلوا الاستثناء إذا كان المستثنى مساويا للباقي أو أكثر منه، وحصر بعضهم الخلاف فيما إذا كان الاستثناء من العدد بالعدد، وأما الاستثناء من الوصف أو بالوصف فيجوز وإن أدى إلى زيادة المستثنى.

واحتجوا بأن أهل اللغة لا يجيزون ذلك، فقال الزجاج: لم يأت الاستثناء إلا في القليل من الكثير، وقال ابن جني: لو قال قائل: مائة إلا تسعة وتسعين ما كان متكلما بالعربية، وإذا كان أهل اللغة لا يعدونه من كلام العرب فلا يحمل عليه كلام المتكلم بهذه اللغة. والراجح جوازه، والدليل على ذلك:

١. أنه قد جاء في القرآن استثناء الأكثر حينما يكون الاستثناء بالصفة لا بالعدد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلِصِينَ﴾ ، وقال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾. فاستثنى في الأولى المخلصين من الغاوين، وفي الثانية استثنى الغاوين ممن لم يتمكن إبليس من إغوائهم، فلا بد أن يكون أحدهما أكثر فيثبت استثناء الأكثر.

الشرط الرابع: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه:

وقد اختلف في صحة الاستثناء من غير الجنس، ومحل الخلاف أنه هل يسمى استثناء حقيقة؟ وهل يصح في الإقرار والتصرفات؟

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ذهب بعض العلماء إلى منعه، وحملوا ما جاء منه في القرآن والسنة على أنه مجاز، وأن (إلا) حينئذ تكون بمعنى (لكن)، فقوله تعالى: {لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا (٢٥) إِلَّا قِيْلًا سَلَامًا سَلَامًا}، وقوله تعالى: {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ}، ونحوهما من الآيات تفسر (إلا) فيها على أنها بمعنى (لكن)، فتكون بمثابة استثناء كلام جديد ليس راجعا إلى ما قبله. وفي الاقرار والتصرفات جعلوه باطلا لا يفيد شيئا.

وذهب بعضهم إلى جوازه، وقليل منهم قال: إنه حقيقة، والأكثر على أنه مجاز، ولكنهم صححوه في الاقرار والتصرفات.

ومحل الخلاف الأصولي المثمر هو في قبول الاستثناء من غير الجنس في الأقرار والأيمان ونحوها من التصرفات.

الشرط الخامس: أن ينوي الاستثناء حين النطق بالمستثنى منه:

والمراد ألا يكون قصد الاستثناء طارئا بعد النطق بالمستثنى منه، فإن جاء طارئا بعد التكلم بالمستثنى منه فلا يصح. وهذا الشرط محل خلاف:

١. ذهب أكثر العلماء إلى اشتراطه، وحجتهم: أنه لو لم ينوه قبل النطق بالمستثنى منه لكان الاستثناء إلغاء لبعض مراد المتكلم، والاستثناء عند أهل اللغة ليس إلغاء، وإنما هو بيان أن الجملة ليست مرادة بكاملها منذ إنشاء الكلام.

٢. وذهب بعض العلماء إلى جواز الاستثناء وإن لم ينوه من أول الكلام، إذا اتصل بالكلام. ومثاله: إذا قال: نسائي طوالق، فقال له صديقه: إلا فلانة، فقال: إلا فلانة، فإنها لا تطلق بناء على هذا القول. ودليله: أن النبي صلى الله عليه وسلم حينما حرم مكة وقال: «لا يعضد شوكتها ولا يختلى خلاها» قال العباس: إلا الإذخر، يا رسول الله، فإنه لقيننا وبيوتنا، فقال: «إلا الإذخر». ووجه الدلالة: أنه استثنى بعد سؤال العباس.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

وأجيب بأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان سببين لهم أن الإنذخ مستثنى إما بصيغة الاستثناء أو بدليل مستقل، ولكن العباس خشي أن يحرم مع حاجتهم إليه فقال في أثناء الكلام: إلا الإنذخ.

الاستثناء المتعقب للجمل

إذا جاء الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض هل يعود للجميع؟ ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (٦٩) إِلَّا مَنْ تَابَ﴾. وهي من المسائل الكبيرة في الاستثناء، وهي محل خلاف. وتحريم محل النزاع هو: انه لا خلاف في أن الاستثناء المتعقب جملا إذا قامت قرينة تدل على أنه يعود إلى الجميع أو يعود إلى الأخيرة أو غيرها يعمل فيه بالقرينة، وإنما الخلاف فيما خلا عن قرينة تبين عود الاستثناء.

ويتضح أن محل الخلاف يشمل الاستثناء الوارد بعد جمل أو بعد مفردات يمكن الاستثناء منها، ولا فرق بين أن يكون العطف بالواو أو غيرها مما يفيد التشريك في الحكم، بخلاف ما لا يفيد ذلك. كما أن الخلاف مقتصر على ما لم تقم قرينة تبين عود الاستثناء فيه. ومثال ما قامت عليه قرينة قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾. فالاستثناء عائد إلى الجملة الأخيرة، أي: إلى الدية، فهي التي تسقط بعفو الأهل، وذلك لأن الكفارة حق لله فلا تسقط بعفو الأدميين.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة ٢٤٩]. فالاستثناء راجع إلى الجملة الأولى بدلالة السياق؛ لأن الذي اعترف غرفة ليس بعض من لم يطعم بل هو بعض من شرب.

واختلفوا في ذلك على أقوال:

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

القول الأول: أن الاستثناء يعود إلى الكل، وهو مذهب الجمهور، ومنهم الأئمة الثلاثة واستدلوا بأن الشرط كالاستثناء في تعلقه بما قبله، ولهذا سمي التعليق بشرط مشيئة الله استثناء، والشرط إذا تعقب جملا متعاطفة عاد إلى الكل باتفاق، فيكون الاستثناء كذلك.

القول الثاني: أنه يرجع إلى الجملة الأخيرة وحدها، وهو المشهور عن الحنفية، واستدلوا بأن العموم يثبت في كل صورة بيقين، وعود الاستثناء إلى جميعها مشكوك فيه، والمتيقن لا يرفع بالشك.

القول الثالث: التوقف حتى تدل قرينة على عود الاستثناء، وهو اختيار الغزالي.

وانبنى على الخلاف في المسألة خلاف في فروع فقهية، منها:

١ . القاذف المجلود إذا تاب هل تقبل شهادته؟:

ذهب الحنفية إلى رد شهادته، والجمهور إلى قبولها، وبنى ذلك على الخلاف في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُدْحَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا} ، هل يعود الاستثناء إلى وصفهم بالفسق ورد شهادتهم؟

قال الجمهور: نعم؛ لأن الاستثناء المتعقب للجمل يعود للجميع، ولم يقولوا: إنه يعود أيضا إلى الأمر بالجلد؛ لأن الجلد حق لآدمي فلا يسقط بالتوبة.

والحنفية قالوا: يرجع إلى الجملة الأخيرة وهي قوله: {وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}، فأما الجلد ورد الشهادة فلا استثناء منهما.

٢ . قوله تعالى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا}، فالاستثناء في قوله: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا} هل يرجع إلى كل الجمل السابقة؟

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

على القول بعوده إلى الكل فإن من تاب من المحاربين قبل التمكن منه فلا حد عليه ولا إثم يوم القيامة ولا يؤخذ بشيء.

وعلى القول بعوده إلى الجملة الأخيرة تكون التوبة مانعة من عذاب الآخرة، وأما الحد في الدنيا فيقام عليه.

وهذا القول ليس له قائل من العلماء المشهورين، وإنما اتفقوا على أنهم إذا تابوا قبل أن يؤخذوا سقط عنهم الحد، وبقي حق العباد في المال والقصاص، وهو مذهب أحمد، وقال المقدسي في العدة: لا نعلم فيه خلافاً. وقال ابن كثير: لا خلاف في سقوط القتل وقطع الرجل وأما قطع اليد ففيه خلاف.

الاستثناء من النفي

حكى بعض العلماء الاتفاق على أن الاستثناء من الإثبات نفي، وأن الخلاف إنما هو في الاستثناء من النفي هل يكون إثباتاً؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين مشهورين:

١. مذهب الحنفية: أن الاستثناء من النفي ليس إثباتاً، واحتجوا بأنه لو كان الاستثناء من النفي إثباتاً لكان قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور» يثبت الصلاة بثبوت الطهور، وليس كذلك باتفاق؛ إذ يمكن وجود الطهور مع عدم وجود الصلاة. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» (رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه) ونحوه من الأحاديث.

٢. مذهب الجمهور: أن الاستثناء من النفي إثبات، واستدلوا بالإجماع على أن من قال: لا إله إلا الله، فقد آمن، وأثبت الألوهية لله وحده، ولو لم يكن الاستثناء من النفي إثباتاً لما كان الناطق بهذه الكلمة مؤمناً. كما استدلوا بعرف الناس وما يتبادر إلى الذهن عند سماع الاستثناء من النفي.

ثمرة الخلاف:

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ينبني على هذا الخلاف اختلاف في كثير من مسائل الإقرار والوصايا والأيمان والندور ومنها: إذا قال: ليس له علي إلا مائة، فإن الحنفية يقولون لا يكون مقرا بالمائة وإنما هو ناف ما عداها، فيسأل عن المائة ليقرها أو ينكرها. والجمهور يقولون هذا إقرار بالمائة فلا ينفعه إنكارها بعد ذلك.

ومنها: إذا قال: لم أطلق إلا فلانة، لا يعد إقرارا بالطلاق على الأول، ويعد إقرارا بالطلاق على القول الثاني.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

المحاضرة الحادية عشر: ما بعد الغاية هل يدخل في حكم ما قبلها؟:

اختلف العلماء في دخول ما بعد حرف الغاية فيما قبله على أقوال:

الأول: أنه داخل فيه.

الثاني: عدم دخوله، وهو مذهب الجمهور.

الثالث: إن كان ما بعد حرف الغاية من جنس ما قبلها فهو داخل في حكمه وإلا فلا.

مثال: إذا قال: بعتك هذا الشجر إلى تلك الشجرة فهل تدخل الشجرة التي جعلها غاية للبيع في المبيع؟

على القول الأول تدخل، وعلى الثاني لا تدخل، وعلى الثالث إن كانت الشجرة من جنس الشجر المبيع فهي داخلة وإن كانت نوعا آخر من الشجر فلا تدخل، فلو كان المبيع نخلا والتي جعلت غاية رمانة فلا تدخل، وإن كانت نخلة دخلت.

وهذا القول أصح الأقوال؛ لأن القول الأول يشكل عليه قوله تعالى: {ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} ، والليل غير داخل في الصيام باتفاق، والقول الثاني يشكل عليه قوله تعالى: {وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَاقِ} ، والمرافق داخلة فيما يجب غسله.

والقول الثالث لا يرد عليه شيء مما نكر؛ لأن الليل ليس من جنس النهار الواجب صيامه فلا يدخل، والمرافق من جنس اليد فتدخل.»

المخصصات المنفصلة

وهي كل دليل يستقل بنفسه، ولا يحتاج في ثبوته إلى ذكر لفظ العام معه.

أنواع المخصصات المنفصلة:

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

١ - الحس: ومثال التخصيص به قوله تعالى: ﴿مَا تَدْرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات ٤٢]، فالعموم في قوله: ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ مخصوص؛ إذ لم تجعل الجبال كالريميم، والذي دل على ذلك الحس.

٢- النص: والتخصيص بالنص له صور:

أ. تخصيص القرآن بالقرآن:

مثاله: تخصيص قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، بقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، فالآية الأولى تفيد أن كل مطلقة عدتها ثلاث حيض، وإذا قيل إنها مخصوصة بالآية الثانية فتخرج الحوامل من العموم، وكذلك خص من عموم المطلقات غير المدخول بها، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ﴾.

ب. تخصيص القرآن بالسنة:

مثاله: تخصيص قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، بقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس للقاتل شيء فأخرج القاتل، وبقوله صلى الله عليه وسلم: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فأخرج أبناء الأنبياء، وتخصيص قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، بما ثبت أنه رجم الزاني المحسن، فيكون مخصوصا من العموم، وهو تخصيص بالفعل.

والتخصيص بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم مثاله: تخصيص عموم قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾، بإقرار النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة بعدم إخراج الزكاة من الخضروات.

وقد اختلفوا في تخصيص القرآن بالسنة الأحادية، فذهب الجمهور إلى أنه جائز وواقع، واحتجوا على هذا بأدلة، أهمها: تخصيص آيات المواريث بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يرث المسلم الكافر». وتخصيص

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

قوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} ، بما روي عن أبي سعيد الخدري وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل».

وتخصيص قوله تعالى: {فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ}، بقوله صلى الله عليه وسلم في المجوس: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب». فهذه المواضع متفق على جريان التخصيص فيها، مع أن المخصصات أخبار آحاد.

وذهب بعض علماء الحنفية إلى عدم جواز تخصيص القرآن بأخبار الآحاد إلا إذا سبق تخصيصه بقطعي.

وأنكر بعض المتكلمين تخصيص القرآن بأخبار الآحاد مطلقاً. واستدل هؤلاء وأولئك بما ثبت عن عمر أنه رد خبر فاطمة بنت قيس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة حين طلقت، وقال: «لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت» ، وهو يعني تقديم قوله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ}.

ثمرة الخلاف:

انبنى على هذا الخلاف اختلاف في كثير من الفروع، منها:

١ - تخصيص قوله تعالى: {فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ}، بحديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فعند الحنفية لا يخصص عموم الآية بالحديث فلا يجعل خصوص الفاتحة هو ركن الصلاة، بل ركنها قراءة القرآن، وعند الجمهور يخصص عموم القرآن بالحديث فيكون المراد بما تيسر الفاتحة فتكون هي الركن.

٢ - تخصيص آية: {وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ}، بقوله صلى الله عليه وسلم: «من قتل قتيلاً فله سلبه»، فالحنفية يقولون إن عموم الآية لم يسبق تخصيصه بقطعي فلا يمكن تخصيصه بالآحاد، فالسلب عندهم حكمه حكم الغنيمة فيخمس، وعند الجمهور الآية تخصص بالحديث، فالسلب للقاتل، على خلاف بينهم في شروط إعطاء السلب للقاتل.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

٣ . تخصيص آية: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} بحديث: «سماو أنتم وكلوه» فالحنفية قالوا لا نخصص عموم النهي المذكور في الآية بخبر الأحاد؛ لأنه لم يسبق تخصيصه بقطعي، ولذا لم يجزوا الأكل من متروك التسمية، والجمهور خصصوا الآية بالحديث فأجازوا أكل متروك التسمية بشروط وقيود اختلفوا فيها.

ج . تخصيص السنة بالسنة:

مثاله: تخصيص قوله صلى الله عليه وسلم: «فيما سقت السماء والعيون العشر» بقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، فإن الحديث الأول عام في القليل والكثير، والثاني دل على إخراج القليل الذي لا يبلغ خمسة أوسق عن أن تجب فيه زكاة.

د . تخصيص السنة بالقرآن:

ومثاله: تخصيص قوله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» بقوله تعالى: {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ} فالحديث دل على مقاتلة جميع الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. والآية خصصت أهل الكتاب فإنهم لا يقاتلون إذا أعطوا الجزية.

٤ - القياس:

وقد اختلف في تخصيص عموم القرآن والسنة بالقياس، على أقوال أهمها أربعة:

١ - الجواز مطلقا.

٢ - المنع مطلقا.

٣ - جواز التخصيص بالقياس إذا كان العام قد سبق تخصيصه

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

٤ - جواز التخصيص بالقياس الجلي دون الخفي. ونعني بالجلي ما كان بنفي الفارق بين الأصل والفرع، أو منصوحاً على علته. ومثال التخصيص بالقياس الجلي: تخصيص عموم قوله تعالى: {الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} ، بقياس العبد على الأمة والاكتفاء بجلده خمسين جلدة، وذلك أن الأمة ورد النص بأن حدها على النصف من حد الحرة، قال تعالى: {فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ}، فيقياس العبد على الأمة لعدم الفارق بينهما، فيكون حده خمسين جلدة.

ثمرة الخلاف:

من المسائل المتفرعة على هذا الخلاف ما يلي:

١. حكم الجاني إذا لجأ للحرم، قال تعالى: {وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا} فهذه الآية تدل بعمومها على أن كل من دخل الحرم كان آمناً على نفسه، سواء أكان جانياً قبل دخوله أم لم يكن كذلك.
- والعلماء اختلفوا فيمن جنى خارج الحرم ثم لجأ إليه، هل يقتص منه في النفس؟ فذهب أبو حنيفة وصاحبه إلى أنه لا يقتص منه داخل الحرم حتى يخرج، وعلى سكان الحرم أن يضيقوا عليه فلا يبايع ولا يؤاكل ولا يجالس؛ ليضطر إلى الخروج من الحرم فيقتص منه، أما الجناية فيما دون النفس فيقتص منه داخل الحرم.
- وذهب الجمهور إلى أنه يقتص منه في النفس وفيما دونها، واستدلوا بالقياس على من جنى داخل الحرم، فإن الأئمة متفقون على أنه يقتص منه.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

والمسألة مبنية على الخلاف في تخصيص القرآن بالقياس، فالحنفية أنكروا تخصيص القرآن بالقياس؛ لأن هذا العموم محفوظ لم يسبق تخصيصه بقطعي فلا يمكن تخصيصه بالقياس.

والجمهور يرون التخصيص بالقياس إما مطلقاً وإما إذا كان جلياً، ولكن الإمام أحمد في هذا الفرع وافق أبا حنيفة في عدم الاقتصار من الجاني إذا لجأ إلى الحرم بعد الجنائية، مع أنه في الأصل يوافق الجمهور على جواز تخصيص القرآن بالقياس، وذلك لأنه وجد القياس الذي استدل به مالك والشافعي معارضاً لأقوال عدد من الصحابة، كعمر وابنه وابن عباس، فقدم أقوال الصحابة الموافقة للعموم من القرآن. وقد تكون مخالفته لأن القياس عنده لا يصح للفرق بين من جنى داخل الحرم ومن جنى خارجه ولجأ إليه؛ فإن الأول منتهك لحرمه الحرام والثاني معظم له.

٢. تضمين السارق المال المسروق إذا استهلكه أو هلك في يده، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾.

اتفق العلماء على أن المال المسروق إذا وجد بعينه عند السارق وجب عليه رده لصاحبه، واختلفوا فيما إذا تلف المال عند السارق هل يضمنه؟

فذهب أبو حنيفة في المشهور عنه إلى أنه لا ضمان عليه، وذهب الجمهور إلى وجوب الضمان، وفصل مالك وفرق بين الموسر والمعسر، فإن كان موسراً ضمن وإلا فلا ضمان عليه

وسبب الخلاف اختلافهم في تخصيص القرآن بالقياس.

فالحنفية قالوا لا يضمن ما أتلفه من المال المسروق؛ تمسكا بعموم الآية: ﴿جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾، و (ما) عامة في كل ما كسبه يده من سرقة وإتلاف، وهذا العموم محفوظ غير مخصص فلا يقوى القياس على تخصيصه.

والذين قالوا بتضمينه خصصوا عموم الآية بالقياس على المغصوب، وقالوا كل ما وجب رد عينه وجب ضمانه كالمغصوب.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

وتفريق مالك بين الموسر والمعسر من قبيل الاستحسان.

٥ - الإجماع:

ولا خلاف في جواز التخصيص به، ومثله بعضهم بالإجماع على تخصيص العبد من عموم آية {الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}، فيكون حده خمسين جلدة.

وتخصيص قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَاللَّاهِ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ} [النساء ١٢]، بالإجماع على أن المراد الأخ لأم والأخت لأم، وتخصيص قوله: {وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا}، بالإجماع على أن هدي جزاء الصيد لا يجوز أن يأكل منه.

المحاضرة الثانية عشر: المشترك:

تعريفه: هو اللفظ الموضوع للدلالة على معنيين فأكثر، أي: لا بدَّ من تعدد الوضع وتعدد المعنى، بأن يوضع اللفظ مرتين فأكثر لمعنيين فأكثر.

مثاله: لفظ العين فإنه وضع في اللغة للعين الباصرة، وعين الماء، والجاسوس، والشمس، والذهب، والنقد من المال (المال الناض) والشيء المعين، ولا يراد جميع ذلك بمطلق اللفظ، وإنما يراد واحد منها بانفراده عند الإطلاق، لأنه وضع لكل منها على حدة، فيدل على ما وضع له على سبيل البدل.

ومثاله: لفظ القرء، فإنه وضع في اللغة للطهر، وللحيض، ولفظ السنّة: للسنّة القمرية والسنّة الشمسية، ولفظ اليد لليمنى واليسرى، واليد إلى الكف، وإلى المرفق، وإلى الإبط، والمشارك قد يكون اسمًا، وقد يكون فعلًا كصيغة الأمر التي يراها البعض أنها مشترك للجوب والندب، وقد يكون في الحرف، مثل الواو للعطف وللحال.

أسباب وجود الاشتراك:

الاشتراك في اللغة العربية يدل على غناها في تعدد وجوه دلالة الألفاظ على المعنى، والسعة في أساليب الخطاب، والمرونة في إطلاق اللفظ على المعنى لمناسبة، ويرجع ذلك لأسباب عدة، أهمها:

١ - تعدد القبائل: قد يختلف الوضع اللغوي للفظ بين القبائل، فتضع كل قبيلة عربية لفظًا لمعنى معين، وتضع أخرى اللفظ نفسه لمعنى آخر، وقد لا يكون بين المعنيين مناسبة، وينقل اللفظ مستعملًا في المعنيين باعتبار أن اللغات اصطلاحية على الأكثر.

٢ - تطور الاستعمال: قد يكون اللفظ لمعنى، ثم يتطور إطلاق اللفظ على معانٍ أخرى لمعنى يجمع بينها، ثم يغفل الناس عن المعنى المشترك، فتصبح الكلمة للمعاني التي استعملوها كمشارك لفظي للمعاني، مثل لفظ (قرء)، فقد وضع لغة للوقت المعلوم لأمر خاص، ثم استعمل في الحيض، لأن له مدة معلومة، وأطلق

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

على الطهر، لأن له وقتاً معلوماً، ثم صار اللفظ مشتركاً وضعاً للطهر والحيض، فكان مشتركاً، واستعمل في القرآن لوقت العدة الذي تمكث فيه المرأة بدون زواج بعد طلاقها.

٣ - الحقيقة والمجاز: يوضع اللفظ في اللغة لمعنى حقيقي أصلي، ثم يستعمل في معنى مجازي، ويشتهر المجاز، ويُنسى مع الزمن أنه مجاز، فينقل على أنه حقيقة، فيصبح اللفظ مشتركاً للأمرين، مثل لفظ النكاح، فيطلق على العقد، وعلى الوطء، واختلف العلماء أيهما الحقيقة وأيها المجاز.

٤ - المعنى الحقيقي والعرفي: الأصل أن يستعمل اللفظ لمعناه الحقيقي، ثم ينقل من معناه الحقيقي الأصلي إلى معنى عرفي اصطلاحي، فيكون حقيقة لغوية في الأول، وحقيقة عرفية اصطلاحية في الثاني، ويصبح مشتركاً بينهما، وأمثله كثيرة في المعاني العرفية الاصطلاحية الشرعية، كالصلاة، والزكاة، والحج، والطلاق، والعدة، والصوم، وغيرها.

الفرق بين العام والمطلق:

ذكر اهل العلم فروقاً ثلاثة بين العام والمطلق وهي:

١- أن العام يشمل جميع أفرادها على سبيل العموم، وأما المطلق فلا يعم جميع الأفراد إلا على سبيل البديل بمعنى أن العام عمومته شمولي والمطلق عمومته بدلي.

٢ - العام يدخله التخصيص، والمطلق يدخله التقييد.

٣ - العام يصح الاستثناء منه استثناء متصلاً، ولا يصح الاستثناء من المطلق إلا استثناء منقطعاً.

الفرق بين المشترك والعام والخاص:

المشترك: لفظ وضع لمعان متعددة بأوضاع متعددة، كاليد، والعين، والقرء، والسنة.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

أما العام: فهو لفظ وضع لمعنى واحد، وهذا المعنى الواحد يشمل عددًا غير محصورين، وإن كانوا في الواقع محصورين، فإنه بحسب الوضع اللغوي لا يدل على عدد محصور من هذه الأفراد، وإنما يشملهم جميعًا، كلفظ الطلبة فإنه يدل على أعداد غير محصورين ويشملهم جميعًا.

أما الخاص: فهو لفظ وضع لمعنى معين ويتحقق في فرد واحد، أو في أفراد محصورين، مثل لفظ محمد، أو لفظ عشرة، أو لفظ الطالب الأول.

حكم المشترك:

يتحدد حكم المشترك في ثلاثة أمور أساسية، وهي:

الأمر الأول: الأصل عدم الإشتراك: إن الأصل العام والقاعدة والمبدأ في اللغة عدم الإشتراك، وإن الإشتراك خلاف الأصل، فإذا تردد اللفظ بين احتمال الانفراد بالمعنى واحتمال الإشتراك، كان الراجح والغالب هو الانفراد، وأن احتمال الإشتراك موجود، فإن ورد لفظ في القرآن أو السنة يحتمل الإشتراك وعدمه ترجح عدم الإشتراك.

الأمر الثاني: الترجيح بالقرينة: إذا تحقق الإشتراك في النص فيجب البحث عن القرينة لترجيح أحد معاني المشترك؛ لتحديد المعنى المراد؛ لأن الشارع ما أراد باللفظ إلا أحد معانيه، وعلى المجتهد الاستدلال بالقرائن والأدلة على تعيين هذا المراد.

والقرينة قسمان: قرينة لفظية: وهي التي تصاحب اللفظ، وهي كثيرة.

وقرينة حالية: والمراد منها ما كانت عليه العرب عند ورود النص من شأن معين.

وقد يختلف العلماء في القرينة، وقد يرافق النصّ عدّة قرائن، ويرجح بعضهم معنى لقرينة، ويرجح آخرون معنى آخر لقرينة ثانية.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

فإن كان اللفظ له معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى شرعى، ترجح المعنى الشرعى، وكان هو المراد، كألفاظ الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والطلاق، والقذف، والزنا، والخلافة، والشهادة، ولا يراد المعنى اللغوي إلا إذا وجدت قرينة تدل على أنه المقصود.

فالصلاة لغة: الدعاء، وشرعاً: العبادة المعروفة التي تبدأ بتكبيرة الإحرام وتنتهي بالسلام، والمعنى الثاني هو المراد في الأمر بالصلاة، وأن الصلاة أحد أركان الإسلام، ويقال مثل ذلك عن الصيام، والزكاة، والحج، وغيره.

ولفظ القرء له معنيان في اللغة: الطهر والحيض، ورجح المالكية والشافعية معنى الطهر، وأنه المراد في العدة، بقرينة لفظية وهي "ثلاثة" وهي عدد مؤنث ينبغي أن يكون بعكس المعدود، فدل على أن المعدود مذكر وهو الطهر، بينما رجح الحنفية والحنابلة معنى الحيض، وأنه المقصود في العدة بقرينة أخرى، وهي أن لفظ ثلاثة خاص، والخاص يدل على مدلوله دلالة قطعية بأن تكون العدة ثلاثة قروء قطعاً بدون زيادة ولا نقصان، وهذا يتحقق في حالة الحيض، ولا يتحدد في حالة الطهر، لأن العدة في الطهر قد تنقص عن الثلاثة وقد تزيد.

ومثال القرينة الحالية للترجيح قوله تعالى: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَىٰ فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ} [البقرة: ٢٢٢]، فالمحيض لفظ مشترك لغة ويطلق على الزمان والمكان، ورجح العلماء أن المراد به المكان للقرينة الحالية، وهي أن العرب ما كانوا يعتزلون النساء في زمن الحيض.

ومن القرائن اللفظية قولنا: قتل القاضي عيناً للعدو، فيفهم أن المراد من لفظ العين الجاسوس الخائن. ومثال على الاستثناء بأن القرينة اللفظية ترجح إرادة المعنى اللغوي، قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (٥٦)} [الأحزاب: ٥٦]، فإن لفظ الصلاة يراد به الدعاء، وهو المعنى اللغوي بقرينة لفظية هي نسبة الصلاة إلى الملائكة، فيراد منها الاستغفار، ونسبة الصلاة إلى الله تعالى، فيراد منها الرحمة، ولا يقصد منها المعنى الشرعى وهي العبادة المعروفة، كما سبق.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

الأمر الثالث: المشترك المطلق: وهو إذا ورد لفظ مشترك ولم يوجد قرينة ترجح أحد معانيه، فاتفق العلماء على أنه يجوز حمل اللفظ المشترك على أحد معانيه، أو أحد معانيه، ويكون حقيقة؛ لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له، وأما إرادة المتكلم باللفظ المشترك استعماله في كل معانيه فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول، وهو قول جمهور الأصوليين، أن المشترك يحمل على جميع معانيه، كالقول: إن العين مخلوقة، ونريد جميع معانيها، سواء كان المشترك واردًا في النفي أو في الإثبات، واستدلوا على ذلك بوقوعه في نصوص الشرع.

مثاله: قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [الأحزاب: ٥٦]، فلفظ "الصلاة" مشترك بين المغفرة والاستغفار، واستعمل فيهما دفعة واحدة، لأن النص أسندها إلى الله وإلى الملائكة، والصلاة من الله المغفرة، ومن الملائكة الاستغفار.

ومثاله: قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ} [الحج: ١٨]، ولفظ "السجود" مشترك بين وضع الجبهة على الأرض، والخضوع والانقياد للقدرة الإلهية، والأول اختياري يصدر من بعض الناس، والثاني قهري حاصل من غيرهم، وكلاهما مراد في الآية، ونسب إلى الناس وغيرهم. ويسمى هذا القواطع عموم المشترك، أي: يطلق ويراد منه جميع معانيه، وهذا ما يربطه بالعام.

القول الثاني: وهو قول الحنفية وبعض العلماء، أن المشترك لا يصح أن يستعمل في كل معانيه في إطلاق واحد، سواء في النفي أو الإثبات، ويجب التوقف حتى يقوم الدليل على تعيين معنى من معاني المشترك؛ لأن المشترك لم يوضع لكل معانيه بوضع واحد، وإنما وضع لكل معنى من معانيه بوضع خاص، فلا يراد مجموع معانيه حقيقة، وتكون إرادة جميع المعاني مخالفة لهذا الوضع الخاص، ولذلك قالوا: إن المشترك لا يفيد العموم.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

وقالوا: إن الصلاة في الآية الأولى استعملت في قدر مشترك بين المغفرة والاستغفار، وأن السجود في الآية الثانية معناه غاية الخضوع والانقياد، فهو مشترك معنوي لا لفظي.

المحاضرة الثالثة عشر: المطلق والمقيد:

المطلق: هو ما دل على شائع في جنسه، وشائع يعني: أنه غير مقيد بوصف معين؛ كقول الله تعالى: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} لم يقيدها بوصف، ولم يقل: مؤمنة ولا كافرة، بل جعلها مطلقة، سواء كانت سوداء أو بيضاء أو بالغة أو غير بالغة، أو مسلمة أو كافرة. ومثل قوله صلى الله عليه وسلم -: "لا نكاح إلا بولي" ، فلفظ "الولي" يتناول واحدًا غير معين من جنس الأولياء.

حكم المطلق:

اتفق العلماء على أن اللفظ إذا ورد مطلقًا في أي نص من النصوص الشرعية، فالأصل: العمل به على إطلاقه دون تغيير أو تأويل، إلا إذا ورد دليل على تقييده، وصفًا كان القيد أم شرطًا، زمانًا أم مكانًا أم غير ذلك، مما يصرفه عن إطلاقه أو يحدد من شيعه في جنسه .

ومثال ذلك :

١ - قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)، فلفظ (أزواجًا) مطلق، ولم يعم دليل على تقييده بالدخول أو عدمه، ولم يرد في نص آخر مقيدًا، فيجب العمل به على إطلاقه كما ورد، ومقتضى هذا أن الزوجة التي توفي عنها زوجها تجب عليها عدة الوفاة مطلقًا، أي سواء كان قد دخل بها قبل الوفاة أم لا، عملاً بإطلاق الآية الكريمة .

٢ - قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ... وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ) ، دلت الآية الكريمة على تحريم أم الزوجة مطلقًا، أي سواء أدخل الزوج بالبنات أم لم يدخل بها، ولهذا قال العلماء: إن مجرد العقد على البنات يحرم الأم، ولا يشترط الدخول بالبنات لتحريم أمها؛ لأن النص جاء مطلقًا (وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ) ولم يقترن بقيد لفظي زائد من مثل: (اللاتي دخلتم بهن) ، ولم يرد هذا النص المحرم لأُمَّهَاتِ الزَّوْجَاتِ مقيدًا في موضع آخر، فوجب إجراؤه على إطلاقه.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

ومن المتفق عليه أيضاً بين العلماء أنه إذا قام الدليل على تقييد المطلق، بتأويله أو بصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه، أصبح مدلوله مقيداً، وانتفى عنه ذلك الشيع في أفراده، ومثال ذلك: قوله تعالى: (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ)، فلفظ (وصية) مطلق يشمل القليل والكثير من التركة، لولا أن ورد من المشرع نفسه دليل على أن المراد بهذا الإطلاق التقييد بالثلث، فصرفه عن معناه الذي يدل عليه قطعاً [٤]، إلى ما دل عليه الدليل من التقييد بالثلث، وذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: «الثلث والثلث كثير» ، فبينت السنة أن إطلاق الآية ليس مراداً للشارع، بل المراد تقييد الوصية بالثلث.

المقيد: فهو ما لا يدل على شائع في جنسه، أي: ليس بشائع بل هو مقيد بوصف، مضبوط بضابط، فلا يجزئ إلا هو، فقول الله تعالى: { وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ } فهذا قيد الرقبة بالمؤمنة، فلا تجوز الكافرة، ولا الكتابية من أهل الكتاب، فهذا لا يدل على شائع في جنسه، بل هو مقيد بقيود لا يجزئ غيرها.

حكم المقيد :

اتفق العلماء على أنه إذا ورد لفظ مقيد في نص تشريعي، فإنه يجب العمل به كما ورد، ولا يجوز بحال إلغاء القيد الوارد فيه، والعدول عنه إلى الإطلاق إلا إذا ورد دليل شرعي على إلغاء ذلك القيد، ومثال ذلك: وجوب صيام شهرين متتابعين في كفارة القتل الخطأ، وكفارة الظهار في قوله تعالى: (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) ، وقوله تعالى في كفارة الظهار: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَّاسَا) ، فقد أوجب النص القرآني صوم الشهرين وقيدهما بأن يكونا متتابعين، وهكذا لا يكون من وجبت في حقه كفارة الصوم هذه مؤدياً ما وجب عليه، خارجاً عن العهدة إلا إذا صام شهرين متتابعين، فلا يجزئه عمومها متفرقين ولو فعل لم يخرج عن العهدة، واعتبر كأنه لم يكفر ،ففي الكفارتين المذكورتين - كفارة القتل الخطأ وكفارة الظهار - ورد النص بقدر معلوم من المدة الزمنية مقيد بوصف التتابع، فيجب العمل بهذا القيد ما دام

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

لم يثبت دليل يخرج المقيد إلى المطلق، وكما لا يجوز الإخلال بالقدر المنصوص عليه وهو الشهران، فكذا لا يجوز الإخلال بالوصف الذي قيده به وهو التتابع.

حمل المطلق على المقيد:

الدليل الشرعي المطلق إذا لم يرد ما يقيد به حمل على إطلاقه، كما أن العام إذا لم يرد ما يخصه يجب حمله على عمومته، وإذا ورد ما يدل على تقييد المطلق وجب حمل المطلق على المقيد. والمراد بهذا المصطلح (حمل المطلق على المقيد) بيان المقيد للمطلق، أو تقييد المطلق بالمقيد، وذلك إذا ورد نصان أحدهما مطلق والثاني مقيد، فاتفق العلماء على جواز حمل المطلق على المقيد في حالات، ومنعه في حالات، ولكن عند حمل المطلق على المقيد اختلفوا في صورته وشروطه.

والإطلاق والتقييد إما أن يكونا في سبب الحكم أو في الحكم، فهاتان حالتان أساسيتان، وإذا كان في الحكم فله أربع صور، وهذا هو التفصيل.

الحالة الأولى: الإطلاق والتقييد في سبب الحكم

مثاله: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين"، وفي رواية أخرى لم يذكر فيها "من المسلمين"

فالحكم واحد في النصين، وهو وجوب زكاة الفطر، ولكن وقع الإطلاق والتقييد في سبب الحكم، وهو الشخص الذي ينفق عليه المزكي كالخادم، ففي النص الأول ورد مقيداً "من المسلمين" وفي النص الثاني ورد مطلقاً عن هذا القيد، واختلف العلماء في حمل المطلق على المقيد هنا على قولين:

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

القول الأول: لا يحمل المطلق على المقيد، ويعمل بكل من النصين، فيجب على المسلم أداء زكاة الفطر على من ينفق عليه المتصدق، ولو كان غير مسلم كالزوجة والخدم، عملاً بالنص الثاني المطلق، كما يجب عليه أداء زكاة الفطر على من ينفق عليه إن كان مسلماً عملاً بالنص الأول، فالمطلق سبب لوحده، والمقيد سبب لوحده، لإمكان العمل بكل منهما، وعدم تحقق التنافي، ويمكن أن يكون للحكم أسباب كثيرة، كثبوت الملك بسبب الإرث والوصية والبيع والهبة وإحياء الموات.

القول الثاني: يحمل المطلق على المقيد في النصين، ولا تجب زكاة الفطر إلا على من ينفق عليه المتصدق إذا كان من المسلمين، فإن كانت الزوجة أو الخادم غير مُسَلِّمَيْن فلا تجب زكاة الفطر، ويكون الإسلام شرطاً فيها؛ لأن الإطلاق والتقيد في شيء واحد، فلا يقبل أن يكون مطلقاً ومقيداً في آن واحد للتنافي بينهما، ويجعل أحدهما أصلاً ويبني الآخر عليه، بأن يكون المقيد أصلاً ليكون للقيود فائدة، ويبني المطلق عليه. وهذا هو الراجح؛ لأن الخطاب للمسلمين، وأن زكاة الفطر عبادة فلا تجب بسبب غير المسلم، ولأن العقل واللغة يؤيدان ذلك.

ومثاله أيضاً إطلاق كلمة الغنم في حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: "وفي الغنم في أربعين شاة شاة" ، ووردت مقيدة في حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: "وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين ففيها شاة" ، والسائمة التي ترعى وتكتفي بالرعي في أكثر العام، فاتحد سبب وجوب زكاة الغنم وهو أربعون شاة، واتحد الحكم وهو وجوب شاة، وحمل الجمهور المطلق على المقيد، واشتروا في الزكاة السوم.

الحالة الثانية: الإطلاق والتقيد في نفس الحكم

وهذه الحالة فيها تفصيل، فإما أن يتحد الحكمان والسببان في النصين، وإما أن يختلف الحكمان ويختلف السببان، وإما أن يتحد الحكمان ويختلف السببان، فلهذا أربع صور:

الصورة الأولى: اتحاد الإطلاق والتقيد في الحكم والسبب:

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

إذا اتفق المطلق والمقيد في الحكم والسبب، فقد اتفق العلماء في هذه الصورة على حمل المطلق على المقيد؛ لأن المقيد فيه زيادة مفيدة، ولا تتنافى مع النص المطلق، ومن عمل بالمقيد عمل بالمطلق، ولا عكس، فكان الجمع أولى، ولأنه لا يصح أن يختلف المطلق والمقيد مع اتحاد السبب والحكم.

مثاله: قوله تعالى في التيمم: {فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ} ، وفي آية أخرى في التيمم: {فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ} ، فالسبب واحد وهو إرادة الصلاة، والحكم واحد وهو وجوب المسح، والآية الأولى فيها إطلاق للممسوح به وهو التراب مطلقاً (طاهراً أو نجساً)، والآية الثانية مقيدة بالصعيد الطيب (أي التراب الطاهر) فيحمل المطلق على المقيد، ويجب مسح الوجه والكفين بالتراب الطاهر، لا النجس.

ومثال آخر: قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيْنَةُ وَالْدَّمُ} [المائدة: ٣]، وقوله سبحانه: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا} [الأنعام: ١٤٥]، فالسبب واحد وهو وجود الضرر في الدم، والحكم متحد وهو حرمة تناول الدم، والنص الأول مطلق "والدم" والنص الثاني مقيد "دمًا مسفوحًا" فيحمل المطلق على المقيد، ويكون الدم المحرم هو المسفوح، أما الباقي في العروق واللحم فهو مباح معفو عنه، وكذلك الدم الجامد وهو الكبد والطحال فهما حلالان.

والدم المسفوح: هو المهراق عن موضعه، يعني: لو خرج الدم من العرق وانتقل إلى الأرض، فهذا يسمى دمًا مسفوحًا، فنحمل المطلق على المقيد ونقول: الدم المحرم هو الدم المسفوح فقط، وهذا باتفاق الفقهاء، فقد اتفقوا على حمل المطلق على المقيد إذا اتفقا في السبب واتفقا في الحكم.

الصورة الثانية: الاختلاف في الحكم والسبب:

إذا ورد نصان أحدهما مطلق، والآخر مقيد، ولكن بينهما اختلاف في السبب، وفي الحكم، فلا يحمل المطلق على المقيد باتفاق العلماء؛ لعدم الصلة بينهما، فلا يحمل أحدهما على الآخر قطعاً.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

مثاله: قوله تعالى في قطع يد السارق: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: ٣٨]، وقوله تعالى في الوضوء: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ} [المائدة: ٦]، فالسبب مختلف في الآيتين: ففي الأولى السرقة، وفي الثانية: إرادة الصلاة ورفع الحدث، والحكم مختلف، ففي الأولى قطع يد السارق، وفي الثانية: غسل اليد، فلا يحمل المطلق على المقيد.

ومثاله: قوله تعالى في كفارة القتل الخطأ: {فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ} [النساء: ٩٢]، وقوله تعالى في كفارة اليمين: {فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ} [المائدة: ٨٩]، فالسبب مختلف، وهو القتل، والحنث في اليمين، والحكم مختلف: شهرين، ثلاثة أيام، وورد الصيام الأول مقيداً بالتتابع، والثاني مطلقاً عن التتابع، فلا يحمل المطلق على المقيد، إلا أن الحنفية اشترطوا التتابع في صيام كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود الشاذة: {فصيام ثلاثة أيام متتابعات}.

الصورة الثالثة: الاختلاف في الحكم، واتحاد السبب:

إذا اتفق المطلق والمقيد في السبب واختلفا في الحكم، وذلك بأن يكون سبب الحكم في المطلق هو سبب الحكم في المقيد، ولكن الحكم في المقيد غير الحكم في المطلق، فاتفق أكثر العلماء على أنه لا يحمل المطلق على المقيد، ويعمل بكل منهما على حدة، إلا إذا قام دليل آخر يدل على الحمل؛ لأنه لا تنافي في الجمع بينهما عند الدليل كالسنة مثلاً. ومثاله قول الله تعالى في الوضوء: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ}، وقول الله جل في علاه في التيمم: {فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ}، فالسبب متحد وهو الحدث وإرادة الصلاة، والحكم مختلف، وهو الغسل في الوضوء، والمسح في التيمم، ولفظ الأيدي مقيد بالمرافق في الوضوء، ومطلق في التيمم، فلا يحمل المطلق على المقيد، ويعمل بكل منهما، ويبقى مسح الأيدي في التيمم مطلقاً وبه قال بعض الفقهاء.

وقال بعض العلماء يحمل المطلق على المقيد، وأثبتوا ذلك برواية عن ابن عمر أنه قال في التيمم: (يكفي الضرب هكذا، وضرب بيده فمسح بوجهه ومسح بيده إلى المرفق).

الصورة الرابعة: الاتحاد في الحكم، والاختلاف في السبب:

إذا اتفق المطلق والمقيد في الحكم واختلفا في السبب فالحكم في النصين واحد، ولكن سبب كل منهما مختلف، مثل قوله تعالى في كفارة الظهار: {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا}، وقوله تعالى في كفارة القتل الخطأ: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ}، فالحكم واحد وهو الكفارة بعق رقبة، والسبب في الأولى الظهار ، وفي الثانية القتل الخطأ، والرقبة في الأولى مطلقة فتصح الرقبة المؤمنة والكافرة، وفي الثانية مقيدة فيشترط أن تكون الرقبة مؤمنة، وفي هذه الصورة اختلف العلماء على قولين.

القول الأول: لا يحمل المطلق على المقيد؛ لأنه لا تعارض بينهما، ولأن اختلاف السبب يمنع وجود التعارض، وقد تكون الحكمة في القتل الخطأ التغليظ على القاتل لجزره فيجب عليه رقبة مؤمنة، والحكمة في الظهار التخفيف والتيسير والحفاظ على الزوجية وخفة مفسدته إذا قورن بالقتل، فيكفي المظاهر أن يعتق رقبة مطلقة، وهذا يتناسب مع اختلاف العقوبات عند اختلاف الجنايات، وهو الواقع في الشرع والقانون، والحكمة والعقل.

القول الثاني: يحمل المطلق على المقيد في هذه الصورة، ويجب عتق رقبة مؤمنة في كفارة القتل الخطأ وكفارة الظهار؛ لأن اتحاد الحكم في النصين يقتضي حمل المطلق على المقيد، حتى يتم الانسجام بين النصوص الواردة في شيء واحد؛ لأن القرآن كله كالكلمة الواحدة في بناء بعضه على بعض، فإذا اشترط الإيمان في كفارة القتل الخطأ كان ذلك كالنص على اشتراطه في كفارة الظهار، ولأن الآخذ بالقيود في كفارة الظهار يكون مطبقاً للدليل في النصين معاً، فيجب المصير إليه.

أثر الاختلاف في حمل المطلق على المقيد

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

من المسائل التي فيها النزاع على حمل المطلق على المقيد مسألة تقييد الرضاع المحرم، فقد اختلف العلماء في مسألة الرضاع المحرم على أقوال ثلاثة:

القول الأول: وهو قول الأحناف الذين لا يقولون بحمل المطلق على المقيد إذا اتفق الحكم واختلف السبب، قالوا: نصف رضعة أو رضعة واحدة تحرم؛ للإطلاق، ودليلهم: قول الله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ} [النساء: ٢٣] فأطلق الرضاعة، فأقل شيء يطلق عليه اسم الرضاع يحرم، وأقل شيء هو رضعة واحدة حتى وإن لم تكن مشبعة. فهنا الأحناف الذين لا يقولون بحمل المطلق على المقيد قالوا بأن الرضاع المحرم رضعة واحدة؛ لإطلاق قول الله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} [النساء: ٢٣].

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)، فالرضاع هنا مطلق، ويحرم من الرضاعة أقل شيء يسمى رضاعاً، فلو امرأة أرضعت طفلاً رضعةً واحدةً أصبح ابناً لها من الرضاعة، وكل بناتها أخوات له، فلا يجوز أن يتزوج منهن.

القول الثاني: قول الذين يحملون المطلق على المقيد، فقد اختلفوا على قولين:

الأول: الذي يحرم من الرضاع ثلاث رضعات، وقالوا: قوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ}، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: (يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب) مطلق، ويكون تقييده بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تحرم المصّة ولا المصتان)، وفي رواية قال: (لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان).

الثاني: قال جمهور أهل العلم بأن أقل الرضاع يحرم، بل لا بد من خمس رضعات مشبعات، والمقيد الذي قيد إطلاق القرآن هو حديث عائشة رضي الله عنها وأرضاها مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قالت: (كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات مشبعات يحرم، ثم نسخن إلى خمس رضعات مشبعات، فتوفى النبي صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن) يعني: بقيت على خمس رضعات حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم فهذه الآية منسوخة تلاوة لا حكماً. والآية: (عشر رضعات مشبعات) نسخت حكماً وتلاوة.

المادة: أصول الفقه

استاذ المادة: أ.د. وليد هاشم

والغرض المقصود هنا: أن قول عائشة رضي الله عنها: (وكان فيما يقرأ من القرآن بعد ممات النبي صلى الله عليه وسلم خمس رضعات مشبعات) يعني: أن الحكم باقٍ في كتاب الله، فقد أمرنا الله باتباع رسوله صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].